S/PV.7930

الأمم المتحدة

# مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٣٠

الثلاثاء، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس | السيدة هيلي | (الولايات المتحدة الأمريكية) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد إليتشوف |
| | إثيوبيا | السيدة غوادي |
| | أوروغواي | السيد بيرموديث |
| | أوكرانيا | السيد فيترينكو |
| | إيطاليا | السيد كاردي |
| | بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) | السيد إنتشاوستي جوردان |
| | السنغال | السيد سيس |
| | السويد | السيد سكوغ |
| | الصين | السيد وو هايتاو |
| | فرنسا | السيد دولاتر |
| | كازاخستان | السيد صديقوف |
| | مصر | السيد أبو العطا |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد رايكروفت |
| | اليابان | السيد بيشو |

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2017/328)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

### رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2017/328)

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/328، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد شيرر، والسفير غورغي سيس، نائب الممثل الدائم للسنغال، بالنيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان.

أعطي الكلمة الآن للسيد شيرر.

**السيد شيرر** (تكلم بالإنكليزية): أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي كي أقدّم له إحاطة إعلامية اليوم، وأود أن أتطرق إلى المعلومات المستكملة من الميدان، فضلا عن التقدم المحرز والتحديات التي يمكننا أن نتوقعها بينما نمضي قدما.

إنني أعمل منذ ثلاثة أشهر بصفتي الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان، وقد سافرت خلال هذه المدة إلى جميع المكاتب الميدانية الرئيسية العشرة التابعة للبعثة. وأدركت بسرعة أن الحالة جوبا لا تعبر عن الوضع في جنوب السودان بأسره. فكل مكتب من المكاتب الميدانية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان يواجه مجموعة فريدة من مختلف التحديات العرقية والسياسية والإنسانية. وفي كل مكتب، يواجه الموظفون الميدانيون بعضا من أصعب الظروف والأحوال المعيشية التي شهدتُها في السنوات العديدة من عملي في مناطق الصراع حول العالم. فعلى سبيل المثال، تستغرق قافلة إيصال الإمدادات الإنسانية من جوبا إلى بانتيو في الشمال، أي مسافة ١ ٠٠٠ كيلومتر تقريبا، أو ٦٠٠ ميل، أكثر من أسبوعين. وذلك ليس بسبب الطرق المروعة فحسب، ولكن أيضا لأن هناك ٩٠ نقطة تفتيش رسمية، ومعظمها غير رسمية، يتعين التوقف عندها على طول الطريق.

إن بعثة الأمم المتحدة تقوم حاليا بتوفير الحماية المباشرة لأكثر من ٢٢٠ ٠٠٠ مدني في ستة مواقع مختلفة في جميع أنحاء البلد. والموقع الأكبر في بانتيو الذي يستضيف ١٢٥ ٠٠٠ شخص هو ثاني أكبر منطقة حضرية في جنوب السودان، وليس لدي أدنى شك في أن آلاف المدنيين لن يكونوا على قيد الحياة اليوم لولا وجود البعثة. والآن أكثر من أي وقت مضى، يشكّل ١٢ ٠٠٠ فرد من أصحاب الخوذ الزرق التابعين للأمم المتحدة و ٢ ٠٠٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة وجودا حيويا لحماية المدنيين.

ومنذ العام الماضي، فإن الأوضاع الأمنية والاقتصادية والإنسانية آخذة في التدهور بشكل ملحوظ. وفي الأيام القليلة الماضية تحديدا، انخفضت قيمة العملة بشكل كبير، تاركة الحكومة تكافح من أجل الوفاء بالتزاماتها المالية. وبينما تتعاظم الإحباطات، فإن الخطر الناجم عن عدم الاستقرار يتعاظم أيضا. ولا يوجد أي جزء من البلد تقريبا بمنأى عن الصراع، ومع ذلك لم يبذل أي طرف جهدا متضافرا للتقيد

بوقف إطلاق النار. إنما شهدنا خلال الشهر الماضي اشتدادا في حدة الصراع. وفي مواجهة بعض أعمال العنف، تصدت القوات الحكومية لهجمات الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وغيره من الجماعات المسلحة، ولا سيما في واو والمنطقة الاستوائية الكبرى في الجنوب. وفي مناطق أخرى، في المقابل، تبدو عمليات الجيش الشعبي لتحرير السودان في أعالي النيل وجونقلي أكثر استراتيجية بكثير، وهي تركز على الاستيلاء على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وفي أوائل نيسان/أبريل، أدى مقتل جنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان على أيدي قوات المعارضة إلى هجمات انتقامية شنتها القوات الحكومية في بلدة واو وحولها. وعمد العديد من الشهود إلى إبلاغ البعثة بأن الجيش الشعبي كان يطلق النار على ضحايا كثيرين بعد سؤالهم عن المجموعة العرقية التي ينتمون إليها. ولقد لجأ أكثر من ٠٠٠ ١٥ مدني إلى مواقع الحماية بجانب قاعدة البعثة، وفرّ ٠٠٠ ٥ آخرين إلى مناطق الكنيسة الكاثوليكية في واو. وبالنسبة إلى بعثة الأمم المتحدة، عززنا قدراتنا الحمائية بقوات إضافية، وكثفنا الدوريات التي نقوم به.

وفي المناطق الاستوائية جنوبا، تتركز هجمات المعارضة على المركبات على طول طرق الإمداد الرئيسية. وفي أعقاب كمين يُشتبه في أن قوات المعارضة نصبته للحكومة قرب باجوك في ولاية شرق الاستوائية، ردّت القوات الحكومية، للأسف الشديد، بإحراق المنازل، ونهب المستشفيات والمدارس والمتاجر، وارتكبت تقريبا أعمالا من العنف الجنسي. ومرة أخرى، استُهدف الفتيان والرجال على أسس عرقية. ومنذ بداية السنة، يفرّ ٠٠٠ ٦٠ مدني كل شهر من الولايات الاستوائية إلى أوغندا بدافع الخوف. ومعظم هؤلاء هم، للأسف، من المزارعين بحيث أصبحت المنطقة التي كانت بمثابة سلة غذائية للبلد خالية من السكان، وعندما يخلي هؤلاء الناس المنطقة، فإنهم يتوقفون عن المشاركة في إنتاج الأغذية. وتقدّر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بأن جنوب السودان يفقد حوالى ٠٠٠ ١ طن متري من الأغذية المنتجة محليا نتيجة لذلك. وهناك مجموعة من الزعماء الدينيين الذين التقيتهم مؤخرا في توريت، وهي بلدة في الجنوب، أخبروني بأن نحو ثلاثة أرباع السكان قد فروا إلى أوغندا.

وكما قلت، فبالإضافة إلى المزيد من العمليات الانتقامية، تجري أيضا عمليات عسكرية كبيرة ترمي إلى اكتساب تفوّق تكتيكي إزاء مواقع المعارضة قبل بداية موسم الأمطار. وثمة هجمات تشنها الحكومة حاليا في أعالي النيل، باتجاه بلدة تونغا، وبينما نتكلم، هناك قوة عسكرية للجيش الشعبي تتقدم في منطقة كودوك، شمال ملكال، على الضفة الغربية للنيل، مما يشير إلى شن هجوم في منطقة نعتقد أنه يمكن أن يسبب نزوح ٠٠٠ ٧٠ من المدنيين. وفي هجوم ثالث، نشهد تحركات للجيش الشعبي لتحرير السودان في مناطق النوير التي تتبع واط الخاضعة لسيطرة المعارضة. وفي مواجهة هذا التصعيد خلال الأشهر القليلة الماضية، زادت البعثة أنشطتها في مجال الحماية. فازدادت دورياتنا المتكاملة التي تجوب معظم مناطق الصراع. وهي تهدف إلى ردع أعمال العنف، ورصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، والتعامل مع الأحزاب السياسية على الصعيد المحلي.

والمؤسف أن حواجز الطرق، وعدم إعطاء ضمانات لسلامة الطيران، أمران يقيّدان قدرة البعثة على الوصول إلى المواقع الرئيسية بأسرع ما نريد. ومع ذلك، أنا فخور بالقول إن البلدان المساهمة بقوات ثابتة في موقفها. ففي الأيام الأخيرة، أقدمت دورية رواندية في شرق الاستوائية على المبيت في نقطة التفتيش، رافضة التراجع عندما طالبها جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان بالعودة إلى قاعدتها، وتمكنت من مواصلة عملها في اليوم التالي. وفي أعالي النيل، عمد حفظة السلام المنغوليون إلى رفع أسلحتهم في وجه الجنود المعارضين في

الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين كانوا يختطفون الفتيان لتجنيدهم، وعملوا على الإفراج عنهم. ولجأ حفظة السلام الصينيون إلى مساعدة العاملين في المجال الإنساني وتوفير السلامة لهم في كاجو كاجي بالمناطق الاستوائية، أمّا الجنود الإثيوبيون فقد تحركوا بسرعة من أجل القبض على المسلحين الذين كانوا يحاولون دخول مواقع حماية المدنيين في جوبا.

وتقوم وحداتنا من الشرطة المشكّلة بتسيير دوريات داخل مواقع الحماية وخارجها، وهي تؤدي بالتالي إلى إفساح المجال أمام قواتنا العسكرية لإجراء المزيد من الدوريات البعيدة المدى. ولقد شعرت بالسعادة تجاه التعليقات الصادرة عن اللواء كاميرت في تقريره الأخير عن التقدم المحرز بشأن التحركات التي تقوم بها قواتنا، ونحن نتطلع إلى التوصيات التي سيصدرها متابعةً لذلك. وإن نشر قوة حماية إقليمية سوف يفضي أيضا إلى تحرير موارد من أجل التخطيط لوجودنا في مناطق أبعد من جوبا. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نظل واقعيين في توقعاتنا. ومن شأن ٤ ٠٠٠ جندي إضافيين أن يعززوا بالتأكيد قدراتنا، ولكن يتعين عليهم أن يعملوا، إلى حد كبير، بموجب قواعد اشتباك مماثلة.

إن العواقب الإنسانية الناجمة عن أعمال العنف هي عواقب كارثية. فثلث سكان جنوب السودان هم حاليا إمّا مشردون أو لاجئون. هذه كارثة من صنع الإنسان، خلافا لكارثة البلدان الأخرى في المنطقة التي تعاني من المجاعة الناجمة عن الجفاف. والناس مجبرون على الفرار من ديارهم، وكما أخبرني أشخاص التقيتهم في أماكن من قبيل لير، فقد استنفدوا ما لديهم من عوامل الصمود. وبالنسبة إلى الكثيرين، أدّت ثلاث سنوات من الصراع إلى تبديد أسباب معيشتهم الرئيسية، ومنعتهم من الزرع والحصاد، وعرّضت ماشيتهم للسرقة على نطاق كبير.

وأود أن أخص بالذكر جهود وشجاعة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الذين، بالرغم من العقبات اللوجستية الهائلة، عملوا على تقديم الدعم المنقذ للحياة لأكثر المجتمعات المحلية المعزولة. وفي الشهر الماضي، وقعت ثلاث هجمات على العاملين في مجال تقديم المعونة وحدهم، مما أدى إلى مقتل ١٠ أشخاص. واضطرت للإجلاء المنظمات غير الحكومية في محلية مايندیت ونهبت مجمعات المساعدة الإنسانية ولوازمها مرارا وتكرارا، وقبل وقت قصير على يد قوات المعارضة، في واط ويواي. ولا تزال الوكالات تكافح للحصول على تراخيص للوصول إلى أشد الفئات ضعفا.

وبالرغم مما يبدو أنه محاولات من جانب الأطراف لتحقيق انتصار بالوسائل العسكرية، فإن الحل السياسي هو السبيل الوحيد للمضي قدما في جنوب السودان. وتؤدي الهجمات العسكرية إلى تصدع الجماعات وتكثيف الانقسامات العرقية إلى درجة ستعوق تحقيق المصالحة. وللأسف، لم يبد أي طرف اهتماما بإحياء اتفاق السلام. وقوبل إعلان لرئيس كير إجراء حوار وطني بالترحيب، ولكن الشكوك لا تزال قائمة. ومن الضروري وجود مسؤول عن الدعوة إلى عقد الحوار، مثلما هو ضروري مشاركة جميع الفئات المستهدفة، بما في ذلك الفئات الموجودة خارج البلد. وخلافا لهذا الوقت في العام الماضي، حينما كان النزاع يفسر على أنه ثنائي، فإن المعارضة اليوم متشظية. وسيلزم جهودنا لبناء السلام، بالضرورة، أن تبذل على نطاق أوسع مما كانت عليه في الماضي.

ولإيجاد الإرادة السياسية، يلزم الأطراف أن تتكلم بصوت واحد. وعلى الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أن تكون متحدة في التعامل مع الأطراف. إنني أعمل بشكل متضافر مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى السودان وجنوب السودان، وأيضا مع الاتحاد الأفريقي ومبعوثه، الرئيس كوناري، ورئيس الهيئة

الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، الرئيس موغاي، بغية تحديد السبل الكفيلة بتنشيط عملية السلام.

وأود أن أشدد على أن العملية السياسية في جنوب السودان لم تمت؛ ولكنها تتطلب إنعاشا كبيرا. وستعمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بالترافق مع شركائنا بشأن فرص صياغة حلول عملية لوضع حد لأعمال القتال ولمعاناة شعب جنوب السودان. وسيتطلب فعل ذلك دعم المجلس، وكلامه بصوت واحد ضد الحالة الراهنة.

وأختتم بياني بالقول إنني أشعر بالارتياح مما شهدته داخل بعثة الأمم المتحدة. إنها حقا تحدث فرقا حقيقياً على أرض الواقع. وأشعر بالفخر لكوني مرتبطا بالبعثة وبكل العمل الذي أنجزته.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شيرر على إحاطته الإعلامية. ونقدر تضحيته وقيادته بشأن هذه المسألة.

أعطي الكلمة الآن للسفير سيس.

**السيد سيس** (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم أمام مجلس الأمن بالنيابة عن السفير فودي سيك، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان. وهو للأسف لم يتمكن من حضور هذه الجلسة بسبب تضارب المواعيد في اللحظة الأخيرة. وهو يعرب عن اعتذاره.

وفي بياني، سأوجز الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء (S/2017/326)، الذي قدم إلى اللجنة في ١٦ آذار/مارس، فضلا عن نتائج نظر أعضاء اللجنة في هذه الاستنتاجات والتوصيات في ٢٩ آذار/مارس. كما سأتطرق بإيجاز للعمل الذي اضطلعت به اللجنة بعد الإحاطة الإعلامية التي قدمها الرئيس إلى المجلس في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (انظر S/PV.7814).

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، فإن الفريق قدر مرة أخرى أن اتفاق تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان الذي تم التوصل إليه في آب/أغسطس ٢٠١٥ قد انهار عمليا. ويرى الفريق أن الترتيب السياسي بين الرئيس سلفا كير والنائب الأول تعبان دينق قاي ترك الجزء الهام لطرف واحد لحركات المعارضة السياسية والمعسكرات السياسية الأخرى والعديد من قادة المجتمعات المحلية المؤثرين من غير الدينكا. وخلص الفريق إلى أن الترتيب السياسي

> ”كما أنه يشكل عقبةً متزايدة أمام تحقيق المصالحة السياسية الحقيقية، مما يقوض الانتقال إلى السلام الشامل للجميع والمستدام المتوخى في القرارين ٢٢٠٦ (٢٠١٥) و ٢٢٩٠ (٢٠١٦)“ (S/2017/326، صفحة ١٠).

وفيما يتعلق بمسألة الأمن، أشار الفريق إلى أن النزاع في جنوب السودان آخذ في أن يصبح غير متناظر بشكل متزايد وأن الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان في الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة والجماعات المسلحة الأخرى كلها قامت بعمليات عسكرية في عام ٢٠١٦ والربع الأول لعام ٢٠١٧. وبالرغم من ذلك، اعتبر أن المناورات العسكرية التي نفذتها وخططتها الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان في الحكومة، بقيادة الرئيس كير، كانت أكبر المناورات التي أُجريت حتى الآن.

وطوال فترة ولاية فريق الخبراء، فإنه حدد الانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب جميع الأطراف. فهو يشير في تقريره النهائي إلى أن تلك الانتهاكات استمرت بلا هوادة، بما في ذلك الهجمات ضد المدنيين، وانتهاكات الحق في حرية التعبير والرأي، وانتهاكات حقوق الطفل. وارتكبت تلك

الانتهاكات في مناخ إفلات شبه كامل من العقاب وبعدم بذل أي مسعى موثوق لمنع مرتكبي الانتهاكات أو معاقبتهم.

ونظر الفريق أيضا في الحوادث التي أدت إلى إعلان المجاعة في محليتين في ولاية الوحدة في شباط/فبراير ٢٠١٧. وعلى وجه التحديد، خلص الفريق إلى أنه في السنوات السابقة للمجاعة، نفذت الحكومة عمليات عسكرية متكررة في الجزء الجنوبي من الولاية أعاقت إيصال المساعدة الإنسانية وأدت إلى التشريد القسري للسكان.

وعلى الصعيد الإنساني، أفاد الفريق أن ٠٠٠ ١٠٠ على الأقل من مواطني جنوب السودان يموتون جوعا وأن مليون شخص آخرين على شفا المجاعة. وفي هذا السياق، وجد الفريق أن جنوب السودان كان أكثر بلدان العالم فتكا بالعاملين في المجال الإنساني. ومنذ بداية الحرب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، سجل الفريق وفاة ٧٢ من العاملين في المجال الإنساني على الأقل وأبلغ اللجنة في الاجتماع المعقود في ٢٩ آذار/مارس بأن الرقم ارتفع إلى ٨٠. ولم تكن الاعتداءات العنيفة على العاملين في المجال الإنساني سوى أحد العوامل التي تعوق إيصال المعونة. فالعوامل الأخرى شملت تخويف موظفي المساعدة الإنسانية والتحرش بهم واحتجازهم؛ ونهب الإمدادات الإنسانية؛ وفرض القيود على حرية التنقل؛ ووجود مناخ عام لانعدام الأمن.

ووفقا لولاية الفريق، فإنه أبلغ بحالات بيع الأسلحة والمعدات ذات الصلة أو توريدها أو نقلها وأفاد بالجهود الإقليمية المبذولة لوقف تدهور الحالة وبظروف الاقتصاد الكلي في جنوب السودان.

ويقدم فريق الخبراء أربع توصيات في تقريره النهائي. ويوصي الفريق بأن يفرض مجلس الأمن حظرا على توريد الأسلحة إلى جنوب السودان. ويوصي أيضا بأن على المجلس أن يوجه رسالة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان وإلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يطلب فيها أن تلقى المفوضية كامل الدعم اللازم في المجال القانوني ومجال الطب الشرعي لتنفيذ ولايتها بفعالية في جمع الأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وحفظ هذه الأدلة وتحليلها. وبما أن هذين التوصيتين موجهتان إلى مجلس الأمن، فإن اللجنة لم تتخذ أي قرار بشأنهما.

وفيما يتعلق بالتوصيتين الأخريين لفريق الخبراء، قررت اللجنة أن تحيط علما بالتوصية بأن تنظر في إدراج أفراد وكيانات أخرى في القائمة. وأخيرا، ووفقا للتوصية الأخيرة، قررت اللجنة النظر في إمكانية أن يقوم السفير سيك، بصفته رئيس اللجنة، بالاتصال بالدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لكي تؤكد مجددا التزامها بإنفاذ حظر السفر وتجميد الأصول المفروضين بموجب القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) والممددين بموجب القرار ٢٢٩٠ (٢٠١٦).

وقد عُممت مشاريع رسائل على أعضاء اللجنة بموجب إجراء الموافقة الضمنية الذي ينتهي في ذلك الموعد.

وأود أيضا أن أقدم إحاطة إعلامية لأعضاء المجلس بشأن العمل الذي قامت به اللجنة منذ أن خاطبهم رئيسها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وقد أتيحت للرئيس فرصة زيارة جنوب السودان وإثيوبيا وأوغندا والسودان في الفترة من ١٠ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ورافقه خلالها ممثلا فرنسا والمملكة المتحدة، العضوين في اللجنة، وأعضاء فريق الخبراء. وفي تلك المناسبة، تشرف الرئيس بالاستماع مباشرة إلى العديد من أصحاب المصلحة في الميدان، الذين أعربوا عن آراء متباينة بشأن الحالة في جنوب السودان. كما تمكن من رؤية مدى إنفاذ الجزاءات في البلد والمنطقة. وعند عودته من زيارته، عمم تقريرا مفصلا على زملائه في اللجنة للنظر فيه أثناء المشاورات التي عقدت في ١٨ كانون الثاني/يناير.

وفي ٢١ آذار/مارس، عقدت اللجنة مشاورات قدمت خلالها الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح، ليلى زروقي، والممثلة الخاصة السابقة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، زينب حواء بانغورا، عروضا. وأشارت السيدة زروقي في جملة أمور، إلى أن الظروف الأمنية في جنوب السودان قد استمرت في التدهور، مما يزيد من تفاقم الوضع الذي يؤدي إلى ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك على وجه الخصوص، التجنيد والاستغلال الكبير للأطفال؛ واستهداف المدنيين، بمن فيهم الأطفال على أساس انتمائهم الإثني، ويشمل ذلك عمليات القتل والاختطاف والاحتجاز غير القانوني والاغتصاب والعنف الجنسي؛ وإحراق القرى؛ والنهب والحرمان من الحصول على المساعدات الإنسانية. وفاقمت المجاعة من الحالة. ويقدر أن أكثر من مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، وهناك ما يزيد على ٠٠٠ ٢٥من حالات سوء التغذية الحاد. وأكدت السيدة زروقي على ضرورة محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال على أفعالهم. وإذا لم يتم ذلك، فسوف يتلقون الضوء الأخضر لارتكاب أعمال وحشية أخرى.

وأشارت السيدة بانغورا، جنبا إلى جنب مع السيدة زروقي، إلى أنه بعد ثلاث سنوات من الصراع، ظلت الحالة في جنوب السودان، كارثية كما كانت، مع تفشي الإفلات من العقاب بشكل كبير. وشددت على استمرار ارتكاب الاغتصاب والاغتصاب الجماعي وغيره من أعمال العنف الجنسي، في بيئة تتسم بالإفلات من العقاب. وأشارت إلى أنه يقع على عاتق اللجنة دور هام يتعين عليها القيام به، على غرار معاقبة مرتكبي أفعال العنف الجنسي عن طريق اعتماد تدابير محددة الأهداف ضد أولئك الذين يتولون مناصب عليا. ويجب أن تترتب عواقب عن ارتكاب أعمال العنف الجنسي أو إصدار أوامر لارتكاب مثل هذه الأفعال؛ وإذا لم يحصل ذلك، فسيستمر ارتكاب مثل هذه الجرائم.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير سيس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات.

**السيد رايكروفت** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة السيد شيرر وكامل فريق بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على الخطوات التي اتخذها لتعزيز قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها، على الرغم من الظروف الصعبة التي تعمل فيها.

إن الحالة في جنوب السودان مزرية، ولكني أود أن أشير إلى ما اتفقنا عليه نحن، أعضاء مجلس الأمن، في البيان الرئاسي الذي أصدرناه في ٢٣ آذار/مارس S/PRST/2017/4. فقد دعونا إلى وقف فوري لإطلاق النار من جانب جميع الأطراف. ودعونا إلى اتخاذ خطوات لإتاحة وصول المساعدات المنقذة للحياة، إلى من هم في حاجة إليها. ودعونا إلى الإزالة الفورية للعقبات التي تواجه البعثة، ونشر قوة الحماية الإقليمية. كما قدمنا دعمنا إلى الجهود المشتركة التي بذلتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لإعادة الطرفين إلى طاولة مفاوضات السلام. وقد قلنا إننا سنعيد تقييم تلك المعايير؛ وعلينا القيام بذلك.

إن عدم إحراز تقدم منذ ذلك البيان الرئاسي قبل شهر، يصم الآذان. ولم يكن القتال والعنف في جنوب السودان منتشرين على نطاق واسع كما هما الآن. وتشكل الأحداث التي وقعت في وقت سابق من هذا الشهر في واو، إشارة محزنة إلى عدم اكتراث أطراف الصراع بتحقيق السلام بالوسائل السياسية. وتفصل تقارير الأمم المتحدة في السودان،

الاشتباكات بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والمعارضة، مما دفع الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى الانتقام بعنف من المدنيين في مجتمع محلي ظن الجيش الشعبي أنه يدعم المعارضة.

ومن الصعب دائما تقديم المعونة في بيئة غير آمنة إلى حد كبير، مثل جنوب السودان. ولكن فلنكن واضحين، ليس النزاع وحده هو الذي يعوق قدرة العاملين في المجال الإنساني على معالجة تفاقم الحالة الغذائية؛ بل الطريقة التي يجري بها الصراع، أي أنه يتعارض مع القانون الإنساني الدولي. وقد انتهك القانون الإنساني الدولي بقتل ثلاثة من العاملين في برنامج الأغذية العالمي في واو. ولم يكن ذلك بتاتا حادثة منعزلة. وكما أشار إلى ذلك السفير سيس في إحاطته الإعلامية، فإن قتل أولئك العاملين في البرنامج، يرفع عدد الموظفين العاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا إلى ٨٠ في جنوب السودان منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولا بد من وقف ذلك. وما هو غير مقبول أيضا الأنباء التي تشير إلى احتجاز حكومة جنوب السودان بدون تهمة موظفا في برنامج الأغذية العالمي. وندعو حكومة جنوب السودان إلى الإفراج عنه فورا وبدون شروط، ونحث الآخرين على الانضمام إلى هذا النداء.

ويشكل العنف في واو أيضا مثالا على العراقيل المفروضة غير المقبولة والمزمنة التي تفرضها حكومة جنوب السودان على البعثة. وعلى الرغم من المحاولات المتكررة، منعت البعثة من تسيير دورياتها في واو، وهي بالتالي غير قادرة على حماية المدنيين. وأدى استمرار عدم تعاون الحكومة إلى عدم إحراز تقدم حقيقي فيما يخص نشر قوة الحماية الإقليمية.

وقد سمع المجلس مرارا وتكرارا عن صدمة تأثير هذا النزاع على أصغر الدول عمرا في العالم. ويتجلى أحد الأمثلة على ذلك في حقيقة اضطرار شخص على الأقل من كل أربعة في جنوب السودان إلى مغادرة بيته منذ اندلاع النزاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وهذا إحصاء دامغ. ورغم العديد من التصريحات المقدمة في المجلس، والجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، من أجل جمع الأطراف معا، فقد فشلنا جماعيا في إنهاء الصراع. ونحن بعيدون عن اتفاق السلام الذي أشرفت علي الهيئة، أكثر من أي وقت مضى.

نعم، لقد تعهدنا جميعا بالقيام بالمزيد. نعم وعدت حكومة جنوب السودان مرارا وتكرارا بتحقيق السلام، ولكن شعب جنوب السودان قد مل من التعهدات والوعود. إنه بحاجة إلى الأفعال. ولذلك، فإننا نشجع تحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية والأمم المتحدة على البناء على التزامهم بالعمل معا من خلال وضع خطة عمل مشتركة واضحة لحل الأزمة المستمرة في جنوب السودان دون تأخير.

وفي الختام، فإن السؤال الذي ينبغي أن نطرحه على أنفسنا ونحن نغادر هذه القاعة هو: كم يمكننا تحمل تدهور الحالة أمام أعيننا. وردي هو لم يعد بإمكاننا تحمل المزيد. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أناشد البلدان الإقليمية تجنب المعاناة في منطقة قريبة منكم. وأذكّر الزملاء في المجلس بأنه يتعين علينا استخدام كل أداة ممكنة، لإنقاذ جنوب السودان من السقوط في الهاوية. والحوار ضروري، ولكن الضغط ضروري كذلك. ومن شأن حظر توريد الأسلحة منع وقوع المزيد من الدمار وإعادة التسليح، عندما يبطئ موسم الأمطار حتما من القتال. ومن شأن الجزاءات المحددة الأهداف تذكير المسؤولين في السلطة أن العودة إلى السلام يشكل البديل المناسب لاغتصاب وقتل المدنيين.

إننا نسمع شهرا بعد شهر نفس عدم الالتزام بالسلام من جانب جميع الأطراف. ونحن مدينون لشعب جنوب السودان بإنهاء الرعب وتأمين تحقيق السلام الدائم.

**السيدة غوادي** (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص ديفيد شيرر على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الجيد الذي يقوم به منذ توليه منصبه الجديد قبل بضعة أشهر.

كما نشكر نائب الممثل الدائم للسنغال على إحاطته الإعلامية عن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان.

ويظل يساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في جنوب السودان. فكل التقارير تشير إلى أن ما يحدث في البلد هو بالفعل أمر مقلق للغاية، ويبدو أن الحالة تزداد سوءا كل يوم. وقد استمر القتال بلا هوادة في أجزاء عديدة من البلد بعواقب مدمرة للسكان المدنيين. وقد أدى ارتفاع مستوى انعدام الأمن مقترنا بحالة الجفاف في البلد إلى انعدام الأمن الغذائي للعديد من السودانيين الجنوبيين. إن الحالة الإنسانية العصيبة تتطلب اهتماما عاجلا، ويجب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنقاذ الأرواح وتجنب المجاعة، قبل فوات الأوان. وإن ضمان الوصول الآمن ومن دون عوائق للعاملين في المجال الإنساني، في ذلك الصدد، أمر في غاية الأهمية للوصول إلى من هم بحاجة إلى المساعدة لإنقاذ الحياة، ويجب على جميع الأطراف في الميدان تيسير ذلك من دون أي شروط مسبقة.

ووقف جميع الأعمال القتالية والعنف في البلد أمر ضروري ليس من أجل تيسير إيصال المساعدات الإنسانية فحسب، بل كذلك من أجل تهيئة الظروف اللازمة لإجراء حوار حقيقي وشامل بغية تحقيق السلام الدائم والمصالحة في جنوب السودان. ومن المهم أن تحترم الحكومة التزامها بوقف إطلاق النار من جانب واحد، وينبغي حث جميع الأطراف الأخرى كذلك على وقف فوري للقتال. ويظل اتفاق عام ٢٠١٥ لحل النزاع في جنوب السودان إطارا هاما لإنهاء النزاع في جنوب السودان، ونحن نعتقد أنه يمكن استعادة السلام والاستقرار في البلد، من خلال التنفيذ الكامل للاتفاق، والمزيد من الشمول والتسامح والمصالحة. وهذا ما يستلزم ضرورة تنشيط عملية السلام، ونحن لا نزال نعتقد، في هذا الصدد، أن لمبادرة الحوار الوطني التي أعلنتها الحكومة إمكانات حقيقية لتيسير ذلك الهدف إذا ما أجري بطريقة شاملة.

ولا يمكننا المبالغة في التأكيد على الحاجة إلى وحدة الهدف بين الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في البحث عن السلام الدائم والأمن والاستقرار في جنوب السودان. ولا يزال البيان الصحفي المشترك الصادر في ٢٩ كانون الثاني/يناير، في ذلك الصدد، يمثل إطارا مفيدا للتعاون بين هذه المنظمات الثلاث في جهودها المشتركة الرامية إلى إحياء عملية السلام في جنوب السودان. ويظل تنفيذه أمر أساسي لمعالجة مسألة جنوب السودان. وبطبيعة الحال، فإننا نتفهم تماما الإحباط المتزايد داخل المجتمع الدولي بسبب الحالة السائدة في الميدان وعدم إحراز أي تقدم ملموس. غير أنه لا يوجد خيار أمام المنظمات الثلاث غير مضاعفة جهودها لعكس المسار الحالي المثير للقلق.

ونشدد، في ذلك الصدد، على نقطة حاسمة جدا ذكرها الممثل الخاص للأمين العام شيرر آنفا. فلم يحدث قط أن كانت مواءمة الأصوات والإجراءات التي تتخذها المنطقة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي بصفة عامة، مهمة بقدر أهميتها اليوم. فما يمكن أن يحدث تغيرا في جنوب السودان هو إرسال رسالة بصوت واحد.

لقد اكتظت بلدان المنطقة بآلاف اللاجئين الفارين من جنوب السودان بسبب التدهور السريع للحالة الأمنية والإنسانية. وبالتالي، فإن لديها مصلحة في حل النزاع السوداني الجنوبي ويمكن لها بالفعل أن تضطلع بدور هام في البحث عن حل دائم. وقد تم إحراز تقدم، في الآونة الأخيرة، في اعتماد نهج إقليمي مشترك لمعالجة مسألة جنوب السودان. واتضح ذلك خلال مؤتمر القمة الاستثنائي الثلاثين لرؤساء دول

وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن جنوب السودان في نيروبي، والبيان الصادر في ختام مؤتمر القمة دليل على حدوث تطورات إيجابية في المنطقة. وذلك هو السبب في أننا نرى أن التأكيد الوارد في التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنشأ عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، (S/2017/326) – بأن المنطقة ممزقة في استجابتها للنزاع في جنوب السودان – لا يعكس، في رأينا، الحقيقة في عين المكان. ومع ذلك، فإننا نعترف بأن هناك أوجه قصور. ولا يزال يتعين علينا القيام بالمزيد من أجل تعزيز وحدة المنطقة. وأود الإشارة إلى أنه يجري بذل كل جهد ممكن في هذا الاتجاه.

كما نعلم تماما أنه مهما عملنا، نحن في المنطقة وبقية المجتمع الدولي، فلا يمكن تحقيق أي شيء من دون استعداد الأطراف السودانية الجنوبية لوقف القتال وإيجاد حل دائم من خلال المصالحة والحوار. ولذلك يتعين على المجلس مواصلة حثها على القيام بذلك بغية إنهاء معاناة شعب جنوب السودان.

وأخيرا، فإننا نعمل مع إدارة عمليات حفظ السلام، فيما يتعلق بنشر قوة الحماية الإقليمية، للتعجيل بنشر سرية مشاة متقدمة، كما هو مبين في تقرير الأمين العام (S/2017/328). ونرحب بالتقدم المحدود المحرز في الإعداد للنشر، غير أننا كذلك ننوه إلى التحديات التي لا تزال بحاجة إلى معالجة. ويحدونا الأمل في أن تتوصل الأمم المتحدة وحكومة جنوب السودان إلى فهم مشترك لمعالجة هذه القضايا وتمهيد السبيل للنشر الكامل والعاجل للقوة.

**السيد أبو العطا** (مصر): أود في البداية، أن أتوجه بالشكر، سيدتي الرئيسة، إلى السيد ديفيد شيرر الممثل الخاص للأمين العام والسيد نائب الممثل الدائم للسنغال على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين أمام المجلس.

يجتمع مجلس الأمن بشكل مكثف منذ شهر تموز/يوليه ٢٠١٦ لمناقشة الحالة في جنوب السودان، وذلك في أعقاب الاشتباكات المسلحة التي شهدتها العاصمة جوبا بين قوات الحكومة وقوات المعارضة، التي أدخلت البلد في دوامة من العنف المسلح. ورغم ما شهده المجلس من بعض التباين بين أعضائه في كيفية التعامل مع الأزمة، فقد كان هناك توافق عام وإجماع حقيقي داخل هذا المجلس – ولا يزال – على ضرورة إحياء المسار السياسي للحل كركيزة أساسية لتحقيق السلام والاستقرار ووضع حد للمعاناة الشديدة التي يتعرض لها المدنيون في جنوب السودان من انتهاكات ونزوح ومخاطر المجاعة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من الأطراف الإقليمية الفاعلة والشخصيات الدولية المكلفة بمتابعة وإحياء المسار السياسي، للأسف، لم يتم بلورة تلك الجهود، حتى الآن، إلى مبادرات عملية وتنفيذية تضمن التزام الأطراف بالوقف التام للأعمال العدائية وتحديد الالتزام باتفاق السلام. وفي ذات الإطار، نشدد على أهمية التنسيق بين الجهود الإقليمية والدولية التي تقوم بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فكي، في سبيل طرح مبادرة سياسية شاملة للحل. وربما يتطلب الأمر تركيز الجهود على حث الحكومة والقادة الميدانيين على التوصل إلى وقف فوري للأعمال العدائية، لمدة ثلاثة أشهر مبدئية، لإتاحة الفرصة لإجراء الحوار الوطني ومنح هذا الحوار زخما حقيقيا.

إننا على اقتناع بأن المزيد من التأخر في فتح الأفق السياسي ووقف الأعمال العدائية، سيزيد من تعقيد الأزمة وتدهور الأوضاع على الأرض. ومن ثم، فإننا نخشى أن تتحول اجتماعات مجلس الأمن بشأن جنوب السودان إلى مناقشات روتينية يتم فيها تكرار المواقف المبدئية من النزاع من دون القدرة على التأثير الإيجابي على الحالة. كما نخشى

من انفصال تلك المناقشات عن واقع النزاع على الأرض. وفي ذات السياق، فإننا نحذر مما أورده فريق الخبراء المعني بجنوب السودان انهيار السودان المنشأ عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) في تقريره (S/2017/326) من انهيار لاتفاق السلام، ونؤكد أن تلك القراءة المبسطة للوضع السياسي قد تعطي، للأسف، الضوء الأخضر للطرفين بمواصلة القتال من دون أي مرجعية سياسية وقانونية.

إننا نرى أيضا، مع دعوتنا المستمرة لتركيز جهود مجلس الأمن على الحل السياسي، أن هناك ضرورة عاجلة والتزام قانوني وأخلاقي وإنساني على أطراف النزاع لإنهاء كافة أشكال العنف والالتزام بالقانون الدولي والمبادئ الدولية ذات الصلة وتحمل مسؤولياتهم تجاه المدنيين وضمان سلامة العاملين بالمجال الإنساني.

**السيد دولاتر** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، أود أن أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الهامة بشأن مسألة جنوب السودان. وأود أن أشكر على وجه الخصوص الممثل الخاص للأمين العام ديفيد شيرر على إحاطته الإعلامية وعلى قيادته لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان منذ توليه مهامه في كانون الثاني/يناير. كما أرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، وأهنئ السنغال على إجراءاتها الحازمة على رأس اللجنة.

قبل شهر، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2017/4) يدرج الإجراءات المنتظرة من الأطراف في جنوب السودان بحلول نهاية نيسان/أبريل من أجل تحقيق استقرار الحالة. ومع ذلك، وكما أكد مقدمو الإحاطات الإعلامية، فمن الواضح أنه لم تتم تلبية هذه المطالب. ولم تتوقف الأعمال العدائية، وهي بعيدة عن التوقف؛ ولا تزال الحالة الإنسانية كارثية. وهناك تنفيذ ضعيف لاتفاق السلام. ولم تتم كفالة أن يكون الحوار الوطني شاملا للجميع؛ ولا تزال بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والجهات الفاعلة الإنسانية خاضعة لقيود وهجمات لا تطاق.

ونظرا لهذه الحالة، يجب على المجتمع الدولي، وبخاصة المجلس، أن يتخذ إجراءات في مجالين رئيسيين متكاملين.

الأولوية الأولى هي حماية المدنيين. ومرة أخرى، المدنيون هم ضحايا أسوأ الفظائع المرتكبة في جنوب السودان. وقد تدهورت الحالة أكثر في البلد في الأسابيع والأشهر الأخيرة. الهدوء النسبي الذي يسود في جوبا يجب ألا يحول أنظارنا عن عنف القتال في أجزاء كثيرة من البلد، بما في ذلك ولايتي أعالي النيل وبحر الغزال والولايات الاستوائية. ونتيجة لذلك، تضاعفت انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما ضد النساء والأطفال، الذين يتعرضون لأسوأ الفظائع. والمدنيون الذين يتمكنون من الفرار من العنف يضطرون إلى مغادرة ديارهم مضخمين أعداد المشردين الذين بلغوا بالفعل أكثر من ١,٦ مليون مشرد في البلد.

إن حماية المدنيين تتطلب تعبئة المجتمع الدولي، مسترشدة بعدة شواغل. الأولوية الأولى هي تنفيذ وقف الأعمال العدائية. وهذا سيتطلب من جميع الجهات الفاعلة الدولية الضغط على الأطراف في جنوب السودان لحثهم على وجوب إسكات أسلحتهم.

ومن الطبيعي أن تقوم المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) والاتحاد الأفريقي، بدور قيادي.

يجب علينا أيضا ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين. إن تعرّض الجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى الهجمات أمر لا يمكن السماح به. لقد صدمنا كثيرا لمقتل ثلاثة من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية

مؤخرا في واو وستة آخرين في آذار/مارس، بالقرب من بلدة بيبور. ويجب تحديد هوية المسؤولين عن هذه الجرائم، كما هو الحال في أي هجوم من هذا النوع، وتقديمهم إلى العدالة.

كما يجب توفير الدعم الكامل للبعثة في جهودها الرامية إلى حماية المدنيين. ونرحب بصلابة الموقف الذي اعتمدته في الأشهر الأخيرة. ولكن لا يمكننا أن نقف متفرجين حيث لا تزال تخضع البعثة، التي تلقت ولايتها من المجلس، للقيود المفروضة على حركتها، وكذلك العقبات البيروقراطية التي تحول دون الوفاء بولايتها، التي هي ضرورية اليوم أكثر من أي وقت مضى. ويجب على لمجلس، شأنه شأن غيره من الجهات الفاعلة الإقليمية وجميع الشركاء في جنوب السودان، إدانة هذه الممارسات.

وأخيرا، يجب فرض حظر الأسلحة، كما أوصى فريق الخبراء مرة أخرى. وفرنسا ما فتئت تؤيد هذا الحظر. وهذا شرط أساسي لحماية المدنيين وتهيئة الظروف المفضية إلى حوار سياسي حقيقي.

أما المجال الثاني للعمل، فهو تحقيق التقدم فيما يتعلق بإيجاد حل سياسي للنزاع. ولبلوغ هذا الهدف، يجب أن نكون واقعيين أولا إزاء الحالة الراهنة. التصاعد الأخير في الاشتباكات بين قوات الحكومة والمعارضة والجماعات المسلحة المختلفة يوضح أن هذه الجهات تواصل السعي في المقام الأول إلى التمركز في مواقعها العسكرية مع اقتراب موسم الأمطار. ومما يؤسف له أن هذا النوع من السلوك يجعل من الواضح تماما أن جنوب السودان مستمرة في اختيار النهج العسكري على السياسي.

وفي الواقع، بينما تزداد حدة القتال فإن العملية السياسية ما زالت تشهد مأزقا. ويجب أن يظل اتفاق السلام لعام ٢٠١٥، الذي تم التوصل إليه نتيجة لجهود الهيئة، حجر الزاوية في حل النزاع في جنوب السودان. وتقع على عاتق حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، التي جاءت نفسها من رحم الاتفاق، كفالة هذا الأمر. إن المسؤولية تقع على عاتق جميع الجهات المعنية بجنوب السودان لضمان تنفيذ الاتفاق تنفيذا فعالا.

وهذا ينطبق أيضا على الحوار الوطني، الأمر الذي لا يمكن أن يكون له قيمة إلا إذا شمل كامل الطيف السياسي لسكان جنوب السودان والمجتمع المدني، وإذا أجري بأسلوب شفاف ومحايد ومستقل، حوار سيجعل من الممكن تحديد حلول دائمة لمشاكل البلد.

وفي هذا السياق، نرحب بجهود رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، السيد فيستوس موغاي، وكذلك الممثل السامي للاتحاد الأفريقي في جنوب السودان، السيد ألفا عمر كوناري، لضمان إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام، بما في ذلك الحوار الوطني. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يتمكنوا من التعويل على الدعم الثابت والتعبئة المستمرة والمنسقة من جانب المجتمع الدولي، وبخاصة الاتحاد الأفريقي والإيغاد، وبطبيعة الحال، المجلس. كما نؤكد من جديد دعمنا لالتزام الأمين العام بإيجاد دينامية إيجابية وكفالة التنسيق الأمثل فيما بين جميع الجهات الفاعلة في هذا الصدد.

وأخيرا، نود أن نذكر بأنه، كي نغير عقلية مفسدي عملية السلام في جنوب السودان، فإن لدى المجلس أداة هامة تحت تصرفه: الجزاءات المستهدفة. وينبغي ألا نتردد في تطبيقها عندما تقتضي الحالة ذلك. وهذا ينطبق أيضا على مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

والجهود التي ينبغي لمجلس الأمن بذلها واضحة. وسيتعين على المجلس أن يتخذ جميع الإجراءات اللازمة إذا تجاهل أصحاب المصلحة في جنوب السودان توقعاته المبينة في ٢٣ آذار/مارس. وإلى جانب الإيغاد والاتحاد الأفريقي، يجب أن نتخذ إجراءات لضمان إسكات الأسلحة في جنوب السودان ووضع حد لمعاناة المدنيين.

ومن هنا، نرى أن استمرار الممارسات المعرقلة للجهود الإنسانية لن يؤدي إلا إلى المزيد من المعاناة وارتفاع الكلفة البشرية للنزاع، وسيقوض من الجهود الإقليمية والدولية الجارية للتوصل إلى تسوية سياسية للأزمة وإنهاء معاناة المدنيين.

وفي هذا الإطار أيضا، نشدد على أهمية مواصلة العمل مع الحكومة جنوب السودانية علي تيسير نفاذ بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى المناطق المتضررة بشكل سريع وآمن ودون عوائق، تنفيذا لولاية البعثة التي أقرها هذا المجلس. وفي هذا السياق، نعرب عن اندهاشنا من استمرار عدم انتشار قوة الحماية الإقليمية حتى الآن، والتي نرى ضرورة التوصل إلى فهم مشترك بين الأمانة العامة والحكومة لحدود ولايتها ومحددات عملها ومواقع انتشارها، كما نشدد على أهمية ضمان كفاءة القوات وتدريبها قبل النشر بما يعزز قدرتها على تنفيذ ولايتها، إضافة إلى تهيئة الظروف لضمان أمن وسلامة تلك القوات.

تقع على هذا المجلس مسؤولية تجنب انهيار مكونات الدولة في جنوب السودان، والحفاظ عليها وتعزيزها مستقبلا. إن هذا المجلس يدرك تماما من خلال تناوله لنزاعات أخرى، أن الفراغ الذي يخلفه انهيار الدولة، لن يملأه سوى الفوضى التي يدفع ثمنها غالبا المدنيون من النساء والرجال والأطفال.

إن مسؤولية هذا المجلس هي العمل على الارتقاء بمضمون النقاش حول الأزمة في جنوب السودان، بحيث تتضح أولويات التحرك وبحيث يمكن الوقوف على أنسب الأدوات المتاحة للمجلس لدعم وإنجاح هذا التحرك. وتحقيقا لذلك، يجب الارتقاء بمضمون التقارير التي يتلقاها المجلس من الأمانة العامة، إضافة إلى التحاور بصورة دورية مع مختلف الأطراف جنوب السودانية والإقليمية المعنية.

**السيد بيشو** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أرحب بالسيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان، وأن أشكره على تقديم صورة واضحة عن الحالة على أرض الواقع. إن اليابان تقدّر وتؤيد جهوده الرامية إلى تحقيق السلام لشعب جنوب السودان في بيئة صعبة جدا. كما أود أن أشكر السفير سيس على معلوماته المستكملة، والسفير سيك على رئاسته النشطة جدا للّجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان.

للأسف، نحن ما فتئنا نشهد حوادث مقلقة جدا في جنوب السودان. فهي تشمل أعمال العنف الجارية في جميع أنحاء البلد، والهجمات على المدنيين – من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان، على سبيل المثال – واستمرار القيود والمجاعة. وهناك ٣,٥ مليون شخص، أي حوالى ثلث السكان، باتوا مشردين. والعديدون منهم نساء وأطفال. كما نشعر بالجزع إزاء تعرّض العاملين في المجال الإنساني للقتل، وموت ١٤ شخصا منهم في عام ٢٠١٧ وحده. وهؤلاء العاملون في المجال الإنساني الشجعان لا يسعون سوى إلى مساعدة شعب جنوب السودان. ويجب على الحكومة الوفاء بمسؤوليتها الرئيسية عن حماية المدنيين.

في ٢٣ آذار/مارس، كان مجلس الأمن متحدا في اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2017/4، الذي يدعو إلى خمس خطوات يتعين اتخاذها، بما في ذلك الوقف الدائم لإطلاق النار، ووصول المساعدات الإنسانية، وإزالة العقبات أمام العمليات التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ومن المخيب جدا للآمال أنه لم تُتخذ أي إجراءات ملموسة حتى الآن. وعلى الرغم من أنني شاركت شخصيا في مؤتمر القمة الذي عقدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بتاريخ ٢٥ آذار/مارس، فإن الرئيس كير لم يعلن بعد وقف إطلاق النار من جانب واحد على النحو المتفق عليه في بيان المؤتمر. وتحث اليابان جميع الأطراف، بما فيها الحكومة، على الاستجابة فورا وبالكامل للبيان الرئاسي. وفي هذا الصدد، نحيط علما باعتراف حكومة جنوب السودان بضرورة إجراء

حوار وطني شامل لتحسين الأمن في البلد. وتكرر اليابان أهمية إجراء حوار وطني شامل حقا، وهي على أهبة الاستعداد لدعم جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق تلك الغاية.

إن المشاركة الإقليمية تتزايد أهمية من حيث توجيه رسالة واضحة إلى جنوب السودان. وبالإضافة إلى الجهود الثنائية، فقد شهد الشهر الماضي زيارتين إلى جنوب السودان من الممثل السامي للاتحاد الأفريقي ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ومؤتمر القمة الذي عقدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واجتماع الرئيس موغاي مع رياك مشار. ونحن نرحب بتلك الجهود ونشجع المنطقة على تعزيزها. كما نقدّر وندعم البلدان المجاورة التي تستضيف حوالى ١,٧ مليون لاجئ من جنوب السودان .

وترحب اليابان بتقرير المتابعة المتعلق بالتحقيقات الخاصة حول أعمال العنف المرتكبة في جوبا خلال تموز/يوليه الماضي (S/2017/328). ويشجعنا أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تعزز قدراتها لحماية المدنيين، بما في ذلك من خلال زيادة الدوريات القوية، وتدعم التخطيط الاحترازي وسلامة الموظفين، كما سمعنا من السيد شيرر اليوم. ولقد أحرز تقدم، ولكنه لا يزال غير كاف. ويجب أن يكون مصحوبا بجهود مجدية من جانب الحكومة. وتكرر اليابان دعوتها الحكومة إلى التعاون الكامل مع البعثة في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك النشر المبكر لقوة الحماية الإقليمية.

وفي الختام، يظل المجلس متحدا في تأييد التزامات الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمين العام من أجل دعم عملية السلام بشكل جماعي. ونعتقد أن استمرار انخراط الأمين العام يتصف بأهمية خاصة إذا أردنا أن نبني على البيان الصحفي المشترك المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير. ولا تزال اليابان ثابتة تجاه التزامها بتحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان.

**السيد كاردي** (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان، السيد ديفيد شيرر، على معلوماته المستكملة بشأن الحالة في جنوب السودان. ويسرنا أن نسمع عن تنفيذ بعض التدابير الرامية إلى تحسين حماية المدنيين، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة.

وباستطاعة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن تواصل اعتمادها على دعم إيطاليا لها. وأود أيضا أن أشكر رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠٠٥) بشأن جنوب السودان، السفير سيك، والسفير سيس على تقريرهما المتعلق بأنشطة اللجنة.

وكما ذكر آخرون، فقد اعتمد مجلس الأمن في ٢٣ آذار/مارس البيان الرئاسي S/PRST/2017/4 عن جنوب السودان. ونحن نرى أن هناك ضرورة لتكرار النقاط الخمس التي يُدعى جنوب السودان إلى احترامها ألا وهي: وقف إطلاق النار فورا؛ وإزالة العقبات التي تعترض المساعدات الإنسانية؛ ودعم جهود الوساطة من جانب الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ وإزالة العقبات أمام البعثة وآلية رصد ترتيبات وقف إطلاق النار، ونشر قوة الحماية الإقليمية؛ وإنهاء الهجمات على أفراد ومرافق المساعدة الإنسانية.

ولا يسعنا سوى ملاحظة أنه مع بقاء بضعة أيام حتى تاريخ الانتهاء في ٣٠ نيسان/أبريل، الذي حدده البيان الرئاسي، فإن الحالة تدهورت بشأن جميع النقاط الخمس. وعلى الرغم من بيان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المؤرخ ٢٥ آذار/مارس، فإن وقف إطلاق النار لم يعلن بعد في جنوب السودان. وكما تبيّنه رسالة الأمين العام (S/2017/328)، فإن الاشتباكات تساهم في نزوح السكان المدنيين من البلد. والتقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان (S/2017/326) المنشأ عملا

بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) يوضّح أن العمل العسكري مستمر على أسس عرقية، وإيصال المساعدات الإنسانية لا يزال يواجَه بهجمات على الأفراد، والحوار الوطني الذي أعلنته الحكومة قد أرجئ إلى أجل غير مسمى.

والنتيجة هي أن الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان لا يزال عرضة للانتهاك، والقتال ما فتئ يتوسع نطاقا في البلد، والحوار الوطني لا وجود له. والسودانيون الجنوبيون من نساء وأطفال هم أول ضحايا عدم الامتثال. فالمأساة مدفوعة بانتهاكات حقوق الإنسان، واستخدام الجنود الأطفال، والعنف الجنسي والجنساني كأسلوب حرب، والإفلات من العقاب الذي يضمنه التأخير في إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان.

لا يمكن تحقيق السلام من دون مساءلة. وأي شخص يرى أن الخلافات يمكن حلها بالوسائل العسكرية لا بد أن يكون واهما. والنتيجة الوحيدة سوف تتمثل في وجود بلد مقسّم ومديون يعمّه الغضب – وهي حالة من شأنها أن تثقل كاهل الشعب لأجيال مقبلة. ونطلب إلى جميع الأطراف أن تمتثل للقرارات ذات الصلة، وتتعاون مع البعثة، وتسمح بالانتشار الفوري لقوة الحماية الإقليمية. وسنواصل دعم الدبلوماسية المكوكية للممثل الخاص ألفا كوناري، بمساعدة من السيد شيرر، والمبعوث الخاص هايسوم، والرئيس موغاي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وندعو أصحاب المصلحة الإقليميين إلى أن يعملوا بشكل موحد ودون مزيد من التأخير حتى يتسنى للأطراف أن توقف أعمالها العدائية.

إن السلام والأمن غير موجودين في جنوب السودان اليوم. وأثر الصراع على المنطقة، من حيث اللاجئين وتدفق الأسلحة، على سبيل المثال، يتمثل في زعزعة الاستقرار بشكل متزايد. وخلال الإحاطة الإعلامية الوزارية في الشهر الماضي، لاحظنا أن الوقت لإنهاء تلك المأساة الهائلة أخذ ينفد. واليوم، نلاحظ مع الأسف أن قولنا هذا بات أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. لذلك، سيتعين على المجلس في الأسابيع القليلة المقبلة أن يدرس بعناية الخيارات المتاحة، بغية إقناع جنوب السودان بوجوب استعادة الاستقرار في البلد.

**السيد وو هايتاو** (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين تشكر الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة. كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد شيرر، والسفير سيس على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما.

إن الحالة في جنوب السودان لا تزال معقدة جدا.

وأطلق الرئيس كير نداء من أجل تحقيق السلام عن طريق الحوار. وفي الوقت نفسه، لا تزال القطاعات السياسية والأمنية والإنمائية والإنسانية في جنوب السودان تواجه العديد من التحديات. وعلى وجه الخصوص، فإن حدة المجاعة المستمرة تزيد من صعوبة تحقيق السلام المستدام. وتقترح الصين أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة في المجالات الثلاثة التالية.

أولا، يجب أن نواصل تشجيع التسوية السياسية في جنوب السودان. فتحقيق السلام والاستقرار تطلع مشترك لجميع الأطراف في جنوب السودان. والتوصل إلى تسوية سياسية هو المخرج الوحيد لجنوب السودان. وما هو على المحك أن يقنع المجتمع الدولي جميع الأطراف في جنوب السودان بالتخلي عن الوسائل العسكرية، ووقف الأعمال القتالية فورا والعودة إلى مسار التسوية السياسية بغية التنفيذ الجدي لاتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان.

وترحب الصين بمبادرة الرئيس كير لاستضافة حوار وطني. ونتطلع إلى أن نرى بداية مبكرة لهذا الحوار، والذي ينبغي أن يحظى بمشاركة واسعة وفعالة من قبل جميع الأطراف في جنوب السودان. وتشيد الصين بجهود الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي وجميع الأطراف

الأخرى وتدعم هذه الجهود التي تهدف إلى الإسهام بفعالية في العملية السياسية في جنوب السودان. ونأمل أن تتمكن الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من تحقيق النهوض بالتنسيق وتوجيه إشارة مشتركة من أجل إيجاد التآزر للتوصل إلى حل.

ثانيا، علينا أن نساعد بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان على الوفاء بولايتها بشكل أفضل. وقدم الأمين العام غوتيريش مؤخرا تقريرا عن إعادة تشكيل البعثة (S/2017/224). ويحدونا الأمل في أن تتمكن الأمانة العامة من اغتنام هذه الفرصة الطيبة للمضي قدما بإصلاح نظام حفظ السلام لتمكين البعثة من تحسين أداء ولايتها وزيادة فعاليتها التشغيلية بغية كفالة قدر أكبر من السلامة لحفظة السلام وتحسين الاستجابة للحالة المعقدة. وتأمل الصين أن تتمكن الأمانة العامة من تحسين تنسيقها مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان والهيئة الحكومية الدولية بغية تعزيز نشر قوة الحماية الإقليمية ولمعالجة أية مسائل قد تنشأ في مجال التعاون. ونأمل أن تتمكن حكومة جنوب السودان من التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن والبيان الرئاسي S/PRST/2017/4 ودعم تحسين الوفاء بولايات بعثة الأمم المتحدة ونشر قوة الحماية الإقليمية.

ثالثا، من الأهمية بمكان أن يوجه مجلس الأمن المزيد من الرسائل الإيجابية والداعمة. وفي الوقت الحاضر، وفي ظل الظروف الحالية، يجب على مجلس الأمن أن يشجع جميع الأطراف في جنوب السودان على المشاركة الفعالة في عملية الحوار والاستمرار في الالتزام المشترك بتحقيق السلام والاستقرار والتنمية. وعلى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة الحسنة التوقيت والفعالة لمساعدة شعب جنوب السودان على التغلب على الصعوبات التي يواجهها حاليا.

وتشير الصين إلى أن الفريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات المفروضة على جنوب السودان قدم مؤخرا تقريره النهائي (S/2017/326). وتعتقد الصين أن أية إجراءات يتخذها مجلس الأمن يجب أن تتوخى الحذر، وأن تؤدي إلى تعزيز عملية للتسوية السياسية وتدعم جهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية والاتحاد الأفريقي.

ونظرا لحدة المجاعة التي يواجهها جنوب السودان واستجابة لنداء الأمم المتحدة، فإن الحكومة الصينية قررت، بمساعدة برنامج الأغذية العالمي، تقديم مبلغ ٥ ملايين في شكل معونة غذائية في حالات الطوارئ إلى جنوب السودان، وعبر القنوات الثنائية تقديم ٧٥٠ ٨ طنا من المواد الغذائية لمساعدة جنوب السودان على تحسين الاستجابة للمجاعة. وستواصل الصين الاضطلاع بدورها البناء في استعادة السلام والاستقرار والتنمية في جنوب السودان.

**السيد سكوغ** (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بشكر الممثل الخاص للأمين العام ديفيد شيرر على إحاطته الإعلامية المؤثرة ولكن أيضا على الطريقة الفعالة التي بدأ بها مهمته في ظل ظروف صعبة. كما نشكر الممثل الدائم للسنغال على قيادته القوية على رأس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان.

وكما ذكر العديد من الزملاء صباح هذا اليوم، فإنه مضى أكثر من شهر منذ أن اجتمع مجلس الأمن على المستوى الوزاري (انظر S/PV.7906) ليعتمد بيانا رئاسيا بشأن جنوب السودان (S/PRST/2017/4). ودعونا إلى وضع حد لأعمال العنف وزيادة المساعدات الإنسانية، وإلى تمكين بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان من الاضطلاع بأعمالها، وإلى تقديم الدعم لتنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وبعد ذلك بيومين، في ٢٥ آذار/مارس، أصدر رؤساء دول البلدان الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية

بالتنمية بيانا قرروا فيه أنه ينبغي الفتح الفوري لجميع الممرات الإنسانية.

وأعلن مؤتمر القمة الاستثنائي للهيئة الحكومية الدولية أن حكومة جنوب السودان وافقت على إعلان وقف لإطلاق النار من جانب واحد. وفي الشهر الذي مضى منذ ذلك الحين، فإن الأطراف عجزت عن الوفاء حتى بأحد هذه الالتزامات والنقاط المرجعية. وبدلا من ذلك، فإن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في جنوب السودان تواصل التدهور، على نحو ما سمعنا صباح هذا اليوم. فالملايين يتضورون جوعا، وملايين آخرون يشردون إما داخل البلد أو خارجه. ومن دواعي القلق العميق استمرار القتال والتقارير عن ازدياد أعمال العنف بدوافع عرقية. وكما قال الممثل الخاص للأمين العام، فإن هذه كارثة من صنع الإنسان.

ومن الأمور المروعة الهجمات ضد المدنيين والتقارير عن ارتفاع مستويات أعمال العنف الجنسي والجنساني في واو وباجوك وملكال. بيد أننا في مواجهة تزايد يأس السكان ومعاناتهم، لا نزال نشهد منع إمكانية وصول الجهات الإنسانية الفاعلة وعدم اتخاذ الخطوات اللازمة لإنهاء النزاع وبناء السلام. ومع أن الأطراف المتحاربة واصلت حربها للاستنزاف، فإن عليها الآن أن تدرك أنه لا يمكن تسوية النزاع سوى بالتوصل إلى حل سياسي. وثمة حاجة ماسة إلى التقيد فورا بوقف إطلاق النار من جانب جميع الأطراف للسماح بالقيام بعملية سياسية ذات مغزى. وينبغي أن تكون مثل هذه العملية مدعومة بشكل وثيق من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية وأن تهدف إلى تنشيط الحوار السياسي الشامل والجامع، ودائما بالمشاركة الكاملة والفعالة للنساء.

إن المدنيين الأبرياء المحاصرين في الكابوس في جنوب السودان لا يمكنهم الانتظار. وفي حين تستمر الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي، تقوم حاجة إلى الإسراع بمعالجة الحالة الإنسانية بغية تجنب حدوث عواقب كارثية. ويجب أن يكون العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية قادرين على القيام بعملهم. فمن غير المقبول أن يظل جنوب السودان أحد أخطر البلدان في العالم بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني. وسمعنا من فورنا صباح هذا اليوم عن أن برنامج الأغذية العالمي أصبح من فوره آخر كيان يمر بعوائق غير مقبولة في سبيل الاضطلاع بأعماله.

ويشير تقرير الأمين العام (S/2017/224) إلى أن إجراءات الحكومة تتغير باستمرار وأن رفض إصدار التراخيص أو تأخيرها يبدو منهجيا وليس عرضيا. ولا يمكن تبرير أي تلاعب بإمكانية إيصال المعونة الإنسانية إلى السكان المدنيين ويجب وضع حد له. وندعو جميع أطراف النزاع إلى التقيد بالمبادئ الإنسانية والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. ويجب ضمان إيصال الإغاثة في جميع أنحاء جنوب السودان على وجه السرعة وبصورة مأمونة وبدون عوائق.

ويجب تحديد المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وإخضاعهم للمساءلة. ويمكن أن تكون المساءلة رادعا فعالا للجرائم الفظيعة. ولذلك، نناشد رئيس مجلس الأمن المضي قدما باقتراح فريق الخبراء الذي سمعنا عنه صباح هذا اليوم ومفاده أن يكتب المجلس إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان وإلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان ليطلب أن تتلقى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان الدعم الكامل اللازم في مجالي القانون والطب الشرعي للاضطلاع بأعمالها.

ومن الضروري أن يقف المجلس صفا واحدا إزاء الحالة في جنوب السودان، وليس هناك أي سبب يحول دون قيامنا بذلك. وعينا أن ندعم زيادة تكثيف جهود الممثل السامي للاتحاد الأفريقي، الرئيس السابق كوناري، وجهود رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، الرئيس السابق موغاي.

كما ينبغي أن ننسق بشكل وثيق مع الزعماء الإقليميين بغية الاستفادة من تأثيرهم على الأطراف.

والواقع أن المنطقة تضطلع بدور بالغ الأهمية، ولكن هذا لا يعفي مجلس الأمن والأمم المتحدة من مسؤولياتهما. ولذلك نشيد بالقيادة التي اضطلع بها الأمين العام غوتيريش ونشجعه على مواصلة المشاركة بهمة بشأن جنوب السودان، كما قال آخرون عديدون هنا صباح هذا اليوم، واستخدام مساعيه الحميدة وجمع منظومة الأمم المتحدة معا. ويضطلع الممثل الخاص للأمين العام شيرر والمبعوث الخاص للأمم المتحدة في المنطقة، نيكولاس هايسوم، بأدوار هامة بشكل خاص في هذه الجهود ويستحقان أقوى الدعم.

وكلما سمح باستمرار هذا النزاع، مع تعميق الكراهية العرقية والتجزئة في مجتمع جنوب السودان يوميا، ستزداد صعوبة الطريق نحو تحقيق التعافي والمصالحة والسلام. ولذلك علينا بذل كل جهد ممكن لإيجاد سبيل لكسر دوامة العنف هذه على وجه السرعة.

**السيد إليتشوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد شيرر، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في جنوب السودان، وأيضا نائب الممثل الدائم للسنغال، السيد سيس، على إحاطته الإعلامية بشأن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونرحب بالمشاركة الشخصية للأمين العام، السيد غوتيريش، من أجل إيجاد حل للنزاع في جنوب السودان.

ونؤيد المبادرة لتنسيق الإجراءات في الصيغة التي تشمل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة، وينبغي أن تضمن تحقيق السلام والاستقرار والأمن في البلد.

ونرى أنه ينبغي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أن تضطلع فعلا بدور قيادي في العملية. وعلى وجه العموم، لا بد لنا من التنويه باستمرار التزام الأمين العام بتوسيع الشراكة مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بغية تسوية أصعب الصراعات في القارة، والسعي إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية بدعم ذي صلة من الأمم المتحدة، بما في ذلك في جنوب السودان.

وإننا نشيد بزملائنا في الأمانة العامة، الذين قدّموا مرة أخرى تقييما متوازنا في إحاطتهم الإعلامية الشهرية. ونحن نوافق على أنه تم إحراز بعض التقدم في التحضير لنشر قوة الحماية الإقليمية. والجدول الزمني لنشر الأفرقة المتقدمة تأخر قليلا، ولكن هذا الخطأ ليس سببه جنوب السودان. والواقع أن جوبا حافظت على موقف بنّاء بشأن مسألة قوة الحماية الإقليمية، كما يتضح من تخصيص الحكومة لأول أرض معدّة لتنتشر فيها القوة. وندعو الأمانة العامة إلى مواصلة التعاون مع جوبا من أجل حل جميع المشاكل القائمة بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، بما في ذلك الحاجة إلى إنشاء آلية لحل مشاكل التأشيرات بسرعة، وتحديد طرائق نشر قوة الحماية الإقليمية، مع الامتثال للقواعد الأساسية لحفظ السلام.

وننوه بالجهود التي يبذلها الأمين العام في سبيل التعاون الكامل مع جميع البلدان المساهمة بقوات المشاركة في البعثة. ونحن ندعو دائما إلى إجراء حوار متعمق بين الأطراف يحظى بالاحترام المتبادل، خاصة حين يتعلق الأمر ببعثات محفوفة بالخطر كهذه.

وإننا نتشاطر شواغل زملائنا إزاء الحالة الإنسانية الكارثية في البلد، وننوه بالجهود التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتحسين الأمور. وندعو جنوب السودان إلى كفالة الظروف المواتية بغية توفير المساعدة الإنسانية الدولية للمحتاجين إليها. ونرحب ببيان الرئيس كير المتعلق بإتاحة

إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تعاني من أزمة غذائية.

وسنكون مقصرين إن لم ننوّه بالمساعدة التي وفّرتها البلدان المجاورة، ولا سيما السودان، لشعب جنوب السودان، مما أدى إلى فتح المعبر الحدودي في منطقة بانتيو، واستضافة أوغندا لعدد كبير من اللاجئين. وفي الوقت نفسه، نشدد على أن المجاعة في مختلف أنحاء جنوب السودان، كما في الصومال وكينيا المجاورتين، هي ليست نتيجة المشاكل الأمنية فحسب، بل أيضا نتيجة سوء الأحوال الجوية، وفقاً لممثلي المنظمات الإنسانية الدولية، من بين جهات أخرى.

ونحن نوافق على أنه سيكون من المستحيل تحقيق الاستقرار في جنوب السودان دون وقف كامل لإطلاق النار وبدء عملية سياسية شاملة. وفي هذا الصدد، نرحب بإعلان الرئيس كير عن إجراء حوار وطني في إطار اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. فمن حيث المبدأ، نرى أن معايير الحوار الوطني ومكان المشاورات يجب أن يحددهما السودانيون الجنوبيون أنفسهم. وسيكون من غير المنصف توجيه اللوم حيال العنف الجاري إلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بشكل حصري، وهي كما نعلم قد أعلنت وقفا لإطلاق النار من جانب واحد. والمهم أن تتخذ المعارضة تدابير مماثلة. ونحن لا نزال نرى أن هذه الحوادث الأمنية ناجمة إلى حد كبير عن مشاكل القيادة والتحكم، فضلا عن انعدام الانضباط في صفوف الأطراف. ويجب ألاّ ننسى انقسام القوات المناهضة للحكومة بين مؤيدين لتابان دينق قاي ومشار، وكذلك الاشتباكات بين الأفراد من مختلف الأعراق وعصابات الإجرام.

وموقفنا بشأن تشديد الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن على جنوب السودان لم يتغير. وإذا كنا نريد إرساء السلام الدائم في جنوب السودان، فما نحتاج إليه ليس حظرا من مجلس الأمن على الأسلحة، بل تدابير محددة الأهداف لنزع سلاح المدنيين وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم. ونعتقد أيضا أنه من الضروري الإصغاء إلى آراء بلدان المنطقة ومفادها أن مناقشة فرض قيود إضافية على جوبا ستأتي بنتائج عكسية.

إزاء ذلك، نسترعي الانتباه إلى ازدواجية النهج الذي ينتهجه بعض زملائنا الذين يدعون بقوة، على ما يبدو، إلى اعتماد مجلس الأمن لحظر الأسلحة، ولكنهم خارج هذه القاعة يمارسون الضغط على الأعضاء المستقلين في فريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنشأ عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) الذين يجرون تحقيقا في احتمال تورط أعضاء المجلس هؤلاء في توريد الأسلحة إلى جنوب السودان.

**السيد سيس** (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يود وفد السنغال أن يبدأ بتوجيه الشكر إليكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة بشأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وأتوجه بالشكر أيضا إلى السيد ديفيد شيرر، الممثل الخاص للأمين العام، ليس على بيانه الهام فحسب، بل أيضا على كل ما يفعله بصفته رئيسا للبعثة.

إن الأزمة في جنوب السودان، المستمرة بلا هوادة لأكثر من ثلاث سنوات، تتطلب اليوم إجراءات عاجلة لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان وكفالة حماية المدنيين، حيث يوجد قرابة ١,٤ مليون مدني منهم مشردين داخليا. وتزداد الحالة سوءا بسبب المجاعة في عدة أنحاء من جنوب السودان. لذلك، من الضروري أن يتصرف المجتمع الدولي بسرعة في سبيل الحيلولة دون موت الناس من الجوع، وكفالة إيجاد حل سريع للصراع.

ونحن ندعو جميع أطراف الصراع في جنوب السودان إلى استئناف الحوار فورا وتنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان. ونعتقد أن عملية الحوار الوطني، التي أطلقها الرئيس سلفاكير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، يمكنها أن

تؤدي دورا رئيسيا في إحلال السلام في البلد إذا كانت شاملة وحرة وشفافة.

وفي ما يتعلق بالبعثة، يرحب وفد السنغال بالتقدم الحقيقي المحرز في التحضير لنشر قوة الحماية الإقليمية، مع وصول طلائعها الأولى المقبلة إلى جوبا، في انتظار التصاريح الأمنية الصادرة عن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

ونشيد بالتقدم المحرز في تخصيص الحكومة لأرض ثانية لزوم قاعدة قوة الحماية الإقليمية في الشمال، حيث تقع على بعد ١٠ كيلومترات شمال جوبا، وستعمد البعثة إلى تقييم قدراتها. ونلاحظ أن البعثة قد خصصت بالفعل منطقة محاذية للمطار بحيث تكون قاعدة مؤقتة للكتيبة الرواندية. ومع ذلك، فإننا ندعو حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية إلى المزيد من التعاون بشأن توزيع مهام قوة الحماية الإقليمية في جوبا، ونشجع سلطات جنوب السودان على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتعجيل بنشر قوة الحماية الإقليمية.

في غضون ذلك، تواصل البعثة معالجة العديد من العقبات في عملياتها اليومية. ومن بينها الطلبات الموجهة إلى سلطات الهجرة الوطنية بشأن تسديد رسوم التأشيرات لموظفي البعثة منذ كانون الثاني/يناير الماضي. هذا انتهاك لأحكام اتفاق مركز القوات، وهو يؤثر سلبا في قدرة البعثة على التخطيط، ويشمل قوة الحماية الإقليمية. وبغية معالجة هذه المسألة، ندعو إلى تعاون حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، ولا سيما في إنشاء مركز جامع يتولى التأشيرات والتراخيص الأخرى للبعثة.

وفي ما يتعلق باستمرار القيود المفروضة على حرية تنقل البعثة، فإن هذه القيود لا تزال تقوض قدرة البعثة على اتخاذ إجراءات سريعة عند تعرّض المدنيين لهجمات في سياق تزايد العنف العرقي وانتهاك اتفاق مركز القوات. فالهجمات والتهديدات التي تستهدف العاملين في المجال الإنساني لا تزال مستمرة، وكذلك القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية إلى أجزاء معينة من البلد، بما في ذلك مناطق من قبيل واو وياي وغرب بحر الغزال.

وعموما، فإن الحالة الأمنية في البلد لا تزال متدهورة في كثير من المناطق وأثرت نتائج هذا القدر الكبير من أعمال العنف على عدد كبير من المدنيين. ولذلك ندعو جميع الجهات الفاعلة المسلحة إلى وقف أعمال القتال فورا للسماح بوصول بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والعاملين في المجال الإنساني إلى المدنيين المحتاجين إلى المساعدة. فبدون تلك الإمكانية للوصول بدون عائق، فإن من المرجح أن تزداد الحالة سوءا وسيعاني السكان المحليون من هذه الحالة.

وهذه هي اللحظة المناسبة للإشادة بجهود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، التي لا تزال، بالرغم من كل الصعوبات التي تواجهها، تعمل في بيئة معادية. كما أود أن أشيد بالبلدان المساهمة بقوات على تفانيها في خدمة قضية السلام في جنوب السودان.

**السيد بيرموديث** (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان، السيد ديفيد شيرر. وبما أن هذه المرة الأولى التي يقدم فيها إحاطة إعلامية إلى المجلس، أود أن أعرب له عن تمنيات وفد بلدي له بالنجاح ودعمه الكامل له فيما يبلي بلاء حسنا في المهمة التي يتولاها. وأود أيضا أن أشكره على إحاطته الإعلامية، التي تقدم نظرة عامة كاملة عن آخر التطورات في جنوب السودان، وقد أحطنا علما بها بعناية.

وبالمثل، أود أن أشكر زميلنا، السيد غورغي سيس، على إحاطته الإعلامية بشأن الأعمال التي اضطلعت بها خلال الأشهر الخمسة الماضية اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، التي يتولى رئاستها السفير سيك، ممثل السنغال.

وتعرب أوروغواي عن بالغ قلقها وانزعاجها من الحالة السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية الراهنة في جنوب السودان. ونكرر مرة أخرى أنه لا يمكن تسوية النزاع بالوسائل العسكرية. وفي ذلك الصدد، نناشد جميع الأطراف الفاعلة السياسية والعسكرية في جنوب السودان الوقف الفوري لأعمال القتال في جميع أنحاء البلد. ونشير أيضا إلى أنه تقع على عاتق الحكومة المسؤولية الرئيسية والواجب في حماية سكان بلدها وضمان إخضاع من يرتكبون الجرائم والتجاوزات للمساءلة.

ومن الأهمية الحيوية بمكان إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي للنزاع، من خلال حوار حقيقي وشفاف وشامل للجميع، وينبغي أن يتمثل هدفه الرئيسي في التنفيذ الكامل لاتفاق آب/أغسطس ٢٠١٥ المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وكما ذكر الأمين العام في مناسبات عديدة، فإنه إذا أريد للحوار الوطني أن يكون مجديا، يجب وقف الأنشطة المسلحة في جميع أنحاء جنوب السودان، ولا بد أن يوجه الحوار كيان محايد ويجب أن تكون هناك عملية تشمل جميع الأطراف الوطنية المهتمة.

وفي ٢٣ آذار/مارس، اعتمد المجلس البيان الرئاسي S/PRST/2017/4، الذي شجعت بموجبه أطراف النزاع على اتخاذ خمسة تدابير، تتراوح من الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار وإيجاد تسوية سلمية للأزمة، إلى الإزالة الفورية للعقبات التي تعترض عمليات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وموظفي تقديم المساعدة الإنسانية. وفي ذلك البيان، أعرب المجلس عن اعتزامه استعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بإنفاذ التدابير في موعد لا يتجاوز ٣ نيسان/أبريل.

وبعد شهر واحد من اعتماد ذلك البيان، من دواعي حزننا أن نشير إلى أن التقدم المحرز كان محدودا للغاية – بل كان معدوما من الناحية العملية. وتواصل أطراف النزاع تنفيذ عمليات عسكرية وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي على نطاق واسع، وكل هذا في مناخ للإفلات التام من العقاب. ولم ننس أنه، كنتيجة مباشرة للنزاع، وصلت الحالة الإنسانية إلى مستوى حرج، مع المجاعة الناشئة في عدة مناطق من البلد. وفي غضون ذلك، لا يزال الوقت يمضي ولا تزال تزداد معاناة ملايين المدنيين، الذين لا علاقة لهم بالنزاع. فإلى متى سنظل ننتظر؟

وهذا الشهر، عقد المجلس مناقشة مفتوحة مثيرة للاهتمام (S/PV.7926) ربطت بين حقوق الإنسان والسلام والأمن. واليوم، يقدم جنوب السودان مثالا على ما ينبغي ألا يحدث في أي بلد. وبعد ما شوهد في جنوب السودان خلال الزيارة التي قام بها مجلس الأمن قبل ستة أشهر ومسلسل أعمال العنف التي وقعت في عام ٢٠١٦ في ملكال وواو وجوبا، فإن من الصعوبة البالغة بمكان مواصلة السكوت واللامبالاة. وينبغي أن تكون الظروف المعيشية المزرية للأشخاص المشردين داخليا وضعف جميع المدنيين عموما سببا أكثر من كاف لنشر قوة الحماية الإقليمية. ولا يمكن تأخير مثل هذا الانتشار لفترة أطول.

وفيما يتعلق بالمذكور آنفا، أود أن أشيد بالأعمال المعقدة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني لتجنب وقوع المزيد من الفظائع ولتقديم المساعدة إلى من هم في أمس الحاجة إليها، في بيئة بالغة الخطورة. وفي ذلك الصدد، من غير المقبول أن تجابه البعثة والشركاء في المجال الإنساني باستمرار بالعديد من العقبات، بما في ذلك القيود المفروضة على إمكانية الوصول وعرقلة الدوريات، والعمليات الإنسانية، ومنع وتأخير دخول موظفي الأمم المتحدة إلى البلد. وكل ذلك يعوق قدرة البعثة على الاضطلاع بمهام ولايتها الأساسية. ونحث حكومة جنوب السودان على التعاون تعاونا كاملا في تنفيذ القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، بما في ذلك نشر قوة الحماية الإقليمية، وعلى وضع حد لفرض أية قيود على البعثة.

وفي الختام، أود أن أشيد باستمرار الجهود الهامة التي يضطلع بها الأمين العام وفريقه في الأمانة العامة للنهوض بتنفيذ توصيات التحقيق الخاص المستقل فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة ردا على أعمال العنف التي وقعت في جوبا في تموز/يوليه الماضي. وترى أوروغواي أن تنفيذ التوصيات سيساعد البعثة على وجه الخصوص، ولكنه أيضا سيساعد عمليات حفظ السلام ككل، على تحسين الفعالية في حماية المدنيين، وتحسين صياغة خطط الطوارئ، وعلى تحقيق تحسين مساءلة الأفراد المنتشرين. وكل ذلك يشير إلى ما نسعى إلى القيام بما وهو: تحسين فعالية وكفاءة عمليات حفظ السلام.

**السيد إنتشاوستي جوردان** (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل ملاحظاتي بشكر رئاسة الولايات المتحدة للمجلس على عقد هذه الجلسة البالغة الأهمية. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، السيد ديفيد شيرر، على إحاطته الإعلامية. ونؤكد من جديد على دعمنا الكامل للأعمال التي يضطلع بها هو وفريقه في البلد.

وبالمثل، فإننا نشيد بالإحاطة الإعلامية لنائب الممثل الدائم للسنغال، السفير غورغي سيس، فيما يتعلق بأعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان، التي تتولى رئاستها السنغال.

إن الحالة الراهنة في جنوب السودان أكثر الحالات المنذرة بالخطر في العالم. ويعاني جزء كبير من السكان من ارتفاع مستويات انعدام الأمن نتيجة لاستمرار الاشتباكات المسلحة بين الجهات الفاعلة المختلفة. كما أنهم يواجهون بأسوأ أزمة إنسانية منذ استقلالهم. ونؤكد مجددا على دعمنا الكامل لجهود الأمين العام وهو يسعى لإيجاد حل من شأنه أن يفتح الباب أمام تحقيق السلام الدائم والمستدام في جنوب السودان. ومن الأمور الرئيسية وقف الأعمال القتالية واستئناف عملية السلام التي يقودها الحوار. ولا بد أيضا من وضع حد لجميع القيود المفروضة على إمكانية الوصول للأغراض الإنسانية ويجب أن تكون هذه أولويات رئيسية نركز عليها جهودنا في هذه المرحلة.

وفي سياق مماثل، نشيد بالدور الرئيسي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في السعي لإيجاد حل للنزاع. ونرحب ببيان مؤتمر القمة الاستثنائي الثلاثين لرؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن جنوب السودان الصادر في ٢٥ آذار/مارس. وندعو حكومة جنوب السودان إلى تنفيذ وقف إطلاق النار والعفو العام، الأمر الذي من شأنه تعزيز المشاركة في عملية الحوار الوطني. وبالطريقة نفسها، نناشد جميع أصحاب المصلحة العمل مع الحكومة على هذا المنوال وضمان وجود عملية سياسية شاملة للجميع تتاح فيها لجميع سكان جنوب السودان فرصة للتعبير عن احتياجاتهم وللإسهام في تنمية البلد.

إن الدعم المستمر الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي، ومجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره، فضلا عن المساعي الحميدة لرئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، السيد فيستوس موغاي، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لجنوب السودان، السيد ألفا كوناري، سيكون بالغ الأهمية لضمان أن تكون هذه العملية للحوار شاملة حقا وتتمتع بالشرعية.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإننا نشعر بالقلق إزاء الاشتباكات التي وقعت مؤخرا في باجوك وبلدة واو وأدت إلى مقتل أكثر من ١٢ شخصا. ونحن ندين هذه الاشتباكات ونأمل أن تسارع الحكومة بتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة مع إيلاء الاعتبار الكامل للإجراءات القانونية الواجبة. وتتمثل إحدى المسائل الرئيسية في سياق الجهود المبذولة لتحقيق السلام في جنوب السودان في الإجراءات القضائية الانتقالية،

لأن هذه الأفعال لا يمكن أن تمر دون عقاب. ولذلك، فإننا ندعو إلى الامتثال التام للفصل الخامس من اتفاق السلام، ونثق بأن الاتحاد الأفريقي سيتخذ جميع الخطوات اللازمة لضمان إنشاء محكمة مختلطة، حتى يتسنى لجنوب السودان تحقيق العدالة بتراهة ومصداقية.

ونرحب بالتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن فيما يخص نشر قوة حماية إقليمية، وندعو جميع الجهات المعنية إلى كفالة النشر الكامل لها في أقرب وقت ممكن، بغية تحقيق الهدف الرئيسي، المتمثل في كفالة سلامة وأمن المدنيين في جنوب السودان.

وعلى الصعيد الإنساني، وإذ أكرر مسألة أثارها وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين، فإننا ندعو المجتمع الدولي والكيانات الدولية ذات الصلة إلى تقديم المساعدة اللازمة بحيث يمكن لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مواجهة الحالة المقلقة في ولاية الوحدة، وهي منطقة ضربتها المجاعة. وحتى الآن، وفقا للمعلومات الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تم تقديم أقل من ٣٠ في المائة من التمويل اللازم. كما نحث حكومة جنوب السودان على التعاون تعاونا كاملا مع البعثة لتتمكن من الوفاء بالولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن. ومن المهم أيضا ضمان أن نتمكن من كفالة سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني في جنوب السودان حتى يتمكنوا من تقديم المعونة إلى مئات الآلاف من مواطني جنوب السودان الذين هم في حاجة إليها.

في الختام، تشيد بوليفيا بشجاعة أفراد البعثة والعاملين في المجال الإنساني في جنوب السودان في وقت تتجلى فيه على نحو صارخ حالة انعدام الأمن. وعلى الرغم من ذلك، فإنهم يواصلون القيام بأعمالهم بروح من المهنية والتفاني، ونحن ممتنون لهم.

**السيد صديقوف** (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود الانضمام إلى باقي المتكلمين في توجيه الشكر إلى الممثل الخاص شيرر والسفير سيس على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

يتمثل موقف كازاخستان القائم على المبادئ في أنه لا يوجد حل عسكري لأي نزاع، بما في ذلك النزاع في جنوب السودان. ويؤيد وفد بلدي البيان الصحفي المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير، وكذلك البيان الصادر عن الهيئة في ٢٥ آذار/مارس في هذا الصدد. في الواقع، فإن الحوار الشفاف والشامل للجميع، إلى جانب تنفيذ اتفاق السلام، هو السبيل الوحيد الممكن لتحقيق المصالحة الحقيقية وبالتالي إرساء الأساس لسيادة القانون. ولا يمكن أن تشكل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بديلا عن عملية سياسية، ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم كل دعم ممكن للحوار الوطني في جنوب السودان.

ويساور كازاخستان القلق جراء مواجهة البعثة بانتظام لعراقيل وعوائق وقيود بيروقراطية على عملياتها وعلى حرية تنقل أفرادها في سياق تنفيذ ولايتها. ولكي تكون فعالة، فإن أي بعثة لحفظ السلام بحاجة إلى امتثال الحكومة المضيفة للالتزامات المنصوص عليها في اتفاق مركز القوات الخاص بها. ونعتقد أن عمليات البعثة ستتحسن كثيرا بعد نشر قوة حماية إقليمية بسرعة، ونرحب بأن الرئيس كير قد أعاد تأكيد موافقته على نشرها خلال اجتماعه يومي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس في جوبا مع السيد موسى فكي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. ونثني على حكومتي إثيوبيا ورواندا على تنسيقهما الناجح لجميع جوانب نشر وحداتهما المشاركة في قوة الحماية الإقليمية. ونأمل أيضا أن يتسنى، في إطار المفاوضات الجارية بين الحكومة وبعض البلدان الأخرى المساهمة بقوات، الانتهاء من المسائل الإجرائية المتبقية في الوقت المناسب. ونرحب بقرار

حكومة كينيا الانضمام إلى قوة الحماية الإقليمية بحلول شهر حزيران/يونيه، الأمر الذي سيعزز قدرات القوة.

ونظرا لخطورة الأزمة الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي في جنوب السودان، يتعين على كل من الحكومة والجهات المعنية من غير الدول ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها دون عوائق، لا سيما في المناطق المتضررة من المجاعة. لقد أضحى جنوب السودان البلد الأكثر خطورة في العالم، حيث تُسجل معدلات وفاة مرتفعة على نحو يثير القلق بين العاملين في المجال الإنساني، ونحن نحث الحكومة على ضمان أمنهم وتقديم القتلة إلى العدالة.

ولا يزال الأطفال يتضررون بشدة من أعمال العنف غير المسبوقة في الصراع الدائر. فقد قُتل المئات منهم أو شوهوا أو اغتصبوا أو اختُطفوا أو جرى تجنيدهم في الصراع، الذي اتسع نطاقه الآن ليشمل جميع أنحاء البلد. وتقدر الأمم المتحدة أن حوالي ١٦ ٠٠٠ طفل قد جرى تجنيدهم منذ اندلاع النزاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ولذلك، يجب على مجلس الأمن أن يقدم دعمه الكامل للممثل الخاص شيرر والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في جهودهما الرامية إلى دفع الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة إلى اتخاذ خطوات جادة لسد الثغرات الأمنية والقانونية واللوجستية وإنهاء المعاملة اللاإنسانية للأطفال.

في الختام، نود أن نشيد بالممثل الخاص شيرر وأفراد البعثة على العمل الذي يقومون به في هذه البيئة الصعبة على أرض الواقع، دعما لشعب جنوب السودان. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسفير فودي سيك، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان على التزامه المثالي بأداء هذه المهمة الصعبة.

**السيد فيترينكو** (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالممثل الخاص شيرر في مجلس الأمن اليوم، وأن أؤكد له دعم أوكرانيا الكامل له ولفريقه. كما أشكر السفير سيس على إحاطته الإعلامية. إننا نقدر قيادة السنغال للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان.

يساور وفد بلدي قلق بالغ إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في واو وغيرها من مناطق جنوب السودان حيث يدور القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي والميليشيات المتحالفة مع كل منهما. ومن المثير للقلق أن هذه الاشتباكات المسلحة لا تزال تسفر عن خسائر في صفوف المدنيين وعن الكثير من التشريد ونقص الغذاء. إن أوكرانيا تدين بشدة الأعمال القتالية وتدعو جميع الأطراف إلى إجراء تحقيقات شاملة ترمي إلى كفالة محاسبة المسؤولين عن أعمال القتل وانتهاك القانون الدولي الإنساني الدولي وتقويض السلام.

ولا نزال نعتقد أنه إذا أردنا تغيير منطق التطورات المؤسفة في جنوب السودان، فإن من المهم للغاية زيادة الضغط على الأطراف لإنهاء الأعمال العدائية وتهيئة الظروف المواتية لإيصال المعونة الإنسانية. ويقودني ذلك إلى النقطة الثانية، المتعلقة بالعقبات التي تعترض حرية تنقل أفراد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إننا نشعر بخيبة أمل كبيرة لأنه على الرغم من الوعود العديدة للحكومة، تواصل قواتها فرض قيود، هي في حقيقة الأمر قيود منهجية، على تنقلات أفراد البعثة والتدخل في تنفيذ ولايتها. وتظل، بالتالي، قدرة البعثة على تنفيذ المهام المنوطة بها محدودة للغاية.

وتجدر الإشارة إلى أن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية مُطالبة بالوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب البيان المشترك المؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الموقع في العام الماضي خلال زيارة مجلس الأمن إلى جوبا، وبموجب اتفاق مركز القوات. ويجب أن تتوفر لبعثة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني إمكانية الوصول دون عراقيل إلى المناطق المتضررة،

للتمكن من مساعدة المحتاجين، ولا سيما في واو. ولا يمكننا التأكيد بما فيه الكفاية على أن حرية تنقل بعثة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ليس امتيازا يُمنح أو يُنتزع حسب الأهواء بل هو حق، تتوقف عليه قدرتها على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها.

ونظرا لتدهور الحالة الأمنية في جنوب السودان، بما في ذلك الأماكن التي حدث فيها ذلك نتيجة لظهور الميليشيات، ينبغي أن تكون البعثة على استعداد للتصدي لأي سيناريو. وفي هذا الصدد، ترحب أوكرانيا، بوصفها أحد البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في البعثة، بالجهود الكبيرة المبذولة لتعزيز قدرتها على حماية المدنيين وتحسين التخطيط لاستجابتها للأزمة وزيادة سلامة وأمن موظفيها. كما نتطلع إلى بدء عمليات قوة الحماية الإقليمية في جنوب السودان، على النحو المتوخى في القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦). وندعو الحكومة إلى توفير كل ما يلزم من مساعدة، بما في ذلك عن طريق التعجيل بإجراءات التخليص الجمركي ومنح تأشيرات الدخول للوحدات المشاركة.

وأخيرا، أشدد على أن الحوار السياسي الشامل هو السبيل الوحيد لتسوية النزاع في جنوب السودان. ومن المهم أن تمارس الجهات الفاعلة الخارجية، ولا سيما دول المنطقة، نفوذها لتشجيع الطرفين على الجلوس حول طاولة المفاوضات. كما أن من الأهمية بمكان ضمان أن تتكلم المنطقة والأمم المتحدة بصوت واحد وأن ترسل رسائل منسقة.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أشكر السيد شيرر على إحاطته الإعلامية. كما أشكر السفير سيك على قيادته والسفير سيس على إحاطته الإعلامية اليوم.

لقد نشرت هيئة الإذاعة البريطانية مؤخرا تقريرا معنونا بالسؤال: لماذا لا تزال هناك مجاعات؟ إنه سؤال جيد. لقد أعلنت الأمم المتحدة أننا نواجه أكبر أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية بسبب المجاعات في أفريقيا واليمن. يتعرض عشرون مليون شخص لخطر المجاعة في جنوب السودان؛ ويواجه ٥,٥ ملايين الجوع المهدد للحياة إذا لم يتغير شيء عما قريب. ويعادل ذلك الرقم نصف سكان ذلك البلد الناشئ حديثا والمضطرب، بالتمام. وكيف يمكن أن يواجه هذا العدد الكبير من الناس المجاعة، مع القدرات التكنولوجية والإنسانية المتاحة لنا اليوم؟

لقد أعطتنا السفيرة سيسن، الشهر الماضي في المجلس (انظر S/PV.7906)، أفضل إجابة ممكنة للسؤال المتعلق بالمجاعة في جنوب السودان. فالمجاعة ليست نتيجة للجفاف؛ إنها نتيجة لوجود قادة يهتمون بالسلطة السياسية والمكاسب الشخصية أكثر من اهتمامهم بوقف العنف والسماح بوصول المساعدات الإنسانية. إن المجاعة في جنوب السودان يتسبب فيها الإنسان. إنها نتيجة للنزاع الدائر في ذلك البلد. إنها نتيجة لحملة واضحة ضد السكان المدنيين. إنها نتيجة لقتل العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية – ١٦ في هذا العام وحده. إنها نتيجة لحرمان الناس الذين يتضورون جوعاً من وصول الغذاء والدواء الذي سينقذ حياتهم. ذلك هو سبب المجاعة في جنوب السودان.

إنني أثني على الأمم المتحدة على مواصلتها إيواء أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من المدنيين في جنوب السودان في مواقع في جميع أنحاء البلد. فبفضل ذلك الجهد وتفاني العاملين في مجال تقديم المعونة توفرت على الأقل بعض الإغاثة لشعب جنوب السودان. كما أن الأمم المتحدة أحرزت بعض التقدم، بوجود بعثتنا لحفظ السلام هناك. إننا نقوم بعمل أفضل لحماية المدنيين، استجابة لإخفاق البعثة في العام الماضي. فقد نجحت

البعثة في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة حول مواقع حماية المدنيين في جوبا، مسهمة بذلك في حدوث انخفاض كبير في الإبلاغ عن الجرائم وأعمال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي ضد المرأة.

وفي المقابل، لم تحرز أطراف النزاع في جنوب السودان أي تقدم يذكر. لقد أصدرنا، الشهر الماضي، بيانا رئاسيا S/PRST/2017/4، يدعو جميع الأطراف إلى اتخاذ عدة خطوات عاجلة. ولم تتخذ، حتى لحظة اجتماعنا هنا اليوم، أي من هذه الخطوات – ولا خطوة واحدة. وقد دعونا الأطراف المتحاربة إلى التقيد بوقف إطلاق النار فورا. لا يوجد أي وقف لإطلاق النار في جنوب السودان اليوم؛ وعوضا عن ذلك، هناك تقارير عن انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان، وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، ومعظمها على أيدي القوات الحكومية. ولا يزال آلاف المدنيين يتدفقون إلى خارج البلد فرارا من النزاع. لقد فر الكثير من الناس من العنف إلى حد جعل أوغندا الآن تأوي أكبر مخيم للاجئين في العالم.

ودعونا جنوب السودان إلى السماح لحفظة السلام بالقيام بعملهم – وهو العمل الذي يشمل حماية المدنيين ورصد حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها وتهيئة الظروف المواتية لإيصال المعونة الإنسانية. ودعونا الأطراف المتحاربة إلى السماح للمنظمات الإنسانية بأداء عملها. ولم يحدث أي من هذه الأشياء. فالحكومة تواصل عرقلة بعثة حفظ السلام عن الوصول إلى من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. ويتواصل قتل العاملين في مجال تقديم المعونة وهم يحاولون مساعدة الضحايا بسبب القتال. إن جنوب السودان، في الواقع، هو أخطر البلدان على العاملين في مجال تقديم المعونة في العالم اليوم. لقد مات أشخاص في جنوب السودان وهم يحاولون تقديم المساعدة أكثر من أي بلد آخر. ولا مجال حتى للمقارنة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتخذ الحكومة بعد أية إجراءات فعالة لمعاقبة الجنود المسؤولين عن هجوم تموز/يوليه ٢٠١٦ على العاملين في مجال تقديم المعونة في فندق تيرين في جوبا. وأخيرا، دعونا أطراف النزاع إلى دعم جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية للتوصل إلى تسوية سياسية. وذلك أيضا لم يحدث.

ومن الواضح أن بياننا الرئاسي الآن سينضم إلى القائمة الطويلة من بيانات وقرارات المجلس الأخرى التي تجاهلتها الفصائل المتحاربة في جنوب السودان. لقد أظهرنا صبرا، وكوفئ صبرنا باستمرار القتال وتفاقم معاناة شعب جنوب السودان. وقد أظهرنا إيمانا بأن من شأن بعض الخطوات، إذا اتخذتها حكومة جنوب السودان، أن تساعد على إنهاء القتال والتقليل من الأزمة الإنسانية، ولكن حدث العكس.

إلى متى يمكننا أن نواصل إصدار بيانات يتم تجاهلها أو نصدر نداءات باتخاذ إجراءات تقع على آذان صماء؟ كم عامل إضافي متجرد ومتفان في مجال تقديم المعونة يمكننا مشاهدته يقتل مع إفلات من العقاب؟ إن من الواضح أن الأطراف المتحاربة لا تملك الإرادة السياسية لإنهاء هذا النزاع بمفردها، ولذلك تقع علينا مسؤولية النظر في اتخاذ الخطوات المقبلة بدقة ومن دون أي أوهام.

ومرة أخرى، ندعو جميع الأطراف إلى وقف أعمال العنف، والسماح لمجموعات تقديم المعونة بمعالجة الأزمة الإنسانية، والعودة إلى طاولة المفاوضات. إننا نحث جميع الأطراف على الانخراط بجدية مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار والوصول الفوري للمساعدات الإنسانية. ونطلب من شركائنا الإقليميين والدوليين الاستجابة بالسرعة المناسبة للحالة في جنوب السودان، وندعو مبعوثي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى طرح خطة تشغيلية لمشاركة نشطة من أجل السلام في جنوب السودان. إنني أدعو

المجلس إلى المضي قدما بالأدوات المتاحة له، مثل المزيد من الجزاءات وفرض الحظر على الأسلحة، وإلا سيستمر العنف والفظائع. ويجب ألا ننتظر المزيد من الموت والمزيد من التشريد والمزيد من الدمار، قبل أن نتحلى بالشجاعة لاتخاذ إجراء.

إن هذا أمر غير مقبول. يجب أن نرى دليلا على إمكانية إحراز تقدم. والإشارة الأولى التي يجب أن نراها هي تقيد حكومة جنوب السودان بوعد الرئيس كير لزملائه من رؤساء الدول قبل شهر بالإعلان عن وقف لإطلاق النار من جانب واحد. يجب أن نرى تنفيذ أوامر وقف إطلاق النار مع إصدار أوامر لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان بالعودة الفورية إلى ثكناتها. ويجب أن نرى تغييرا جذريا في معاملة العاملين في المجال الإنساني في جنوب السودان منذ اندلاع الحرب الأهلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. لقد لاحظنا جميعنا أن ٨٣ من العاملين في المجال الإنساني قد قتلوا. وقد احتجز بيتر أليكس، العامل في مجال تقديم المعونة الإنسانية التابع لبرنامج الأغذية العالمي، في ١٠ نيسان/أبريل. وينبغي للحكومة أن تصغي إلى الدعوات بإطلاق سراحه. ويجب أن تتوقف الحكومة، علاوة على ذلك، عن وضع العراقيل أمام المساعدة الإنسانية.

فلا يمكننا ولا ينبغي لنا أن نستمر في المسار الذي نسير عليه الآن من دون نوع من الضمانات بأن قادة جنوب السودان على استعداد للالتزام بالعمل الدؤوب من أجل السلام. لقد حان الوقت لأن يبدي قادة جنوب السودان أنهم على استعداد لوضع شعبهم قبل المصلحة الشخصية والسياسية، وقد حان الوقت للمجلس بأن يقر بأن طلباته تم تجاهلها وإهمالها.

لقد جلست هنا، واستمعت إلى العديد من البيانات التي ألقيت ولآيات الشكر التي أزجيت للسيد شيرر. لقد كانت لطيفة ومخلصة، غير أننا لم نقدم له مساعدة من أي نوع مطلقا في أداء وظيفته، ونحن نسمح للرئيس كير بمواصلة ما يقوم به من أفعال. إننا نواصل الحديث عن مدى أسفنا من أجل شعب جنوب السودان. ونحن نواصل الحديث عن تمنياتنا بإجراء حوار وطني، ولكن على الرغم من ذلك لا وجود لأي حوار. إننا نتكلم عن تمنياتنا بإرسال عاملين في مجال الأنشطة الإنسانية إلى هناك، ولكننا لا نفعل شيئا لإرغام الحكومة. إننا نتكلم عن القدر الذي يتعين القيام به في جنوب السودان، ومع ذلك ليس ثمة من يتقدم ويقول ”لنفعل ذلك“.

إذا كنا حقا نقدر العمل الذي يقوم به السيد شيرر وإذا كنا فعلا نهتم بشعب جنوب السودان، إذن علينا أن نخبر حكومة جنوب السودان بأننا لم نعد نقبل بهذا بعد الآن. وإذا كنا نهتم بقيادة مجلس الأمن، فينبغي ألا نسمح بأن يتم تجاهل بياننا الرئاسي تجاهلا تاما. إن الكيان الذي يستفيد من انقسام المجلس هو حكومة جنوب السودان، فلذلك إذا كنا نريد لها أن تواصل مضايقة شعب جنوب السودان، وإذا كنا نريد الاستمرار في رؤية المجاعة في جنوب السودان، فإن ما علينا فعله هو بالضبط عدم فعل أي شيء. ولكن إذا أردنا إيقافها، وإذا كنا حقا سنقول بصدق بأننا نريد مساعدة شعب جنوب السودان، فإن ذلك لا يكون بالحوار. وذلك لا يكون بالأمل. وذلك لا يكون بالتمني. إن ذلك يكون بالعمل، وأنا أدعو مجلس الأمن إلى العمل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.